الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر

كلية العلوم الاقتصادية وتسيير وعلوم التجارية

قسم علوم الاقتصادية

تقرير تربص لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

النوافذ الإسلامية كمدخل لتحسين تنافسية البنوك التجارية الجزائرية

- دراسة حالة بنك الخليج الجزائر -

من اعداد الطلبة :

- **مصطفاوي محمد أمين**
- **العربي بدر الدين**
- **حمتين سامي**

تحت إشراف الدكتور :

- عدنان محيريق

لجنة المناقشة

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الصفة
أ.د فوزي محيريق	أستاذ تعليم عالي	رئيسا
د. عدنان محيريق	أستاذ محاضر - أ-	مشرفا ومقررا
د. عدائكة أسماء	أستاذة محاضرة - ب -	مساعد مشرف
أ. دريدي بشير	أستاذ مساعد - أ -	مناقشا

سنة جامعية 2020-2021

شكـــــــر وتقديـــــــــر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور عدنان محيريق التي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

ولا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم في هذا البحث وقدم لنا معلومات سواء كانت صغيرة او كبيرة.

وإلى كل أساتذة وطلبة قسم الاقتصاد البنكي.

محمد أمين, بدر الدين,سامي

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد ..وإلى الأبد والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي وطلاب قسم الإقتصاد البنكي

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد العون وزودنا بالمعلومات اللازمة ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل : عدنان محيريق

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد ..وإلى الأبد والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي وطلاب قسم الإقتصاد البنكي

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد العون وزودنا بالمعلومات اللازمة ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل : عدنان محيريق

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد ..وإلى الأبد والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي إخوتي

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي وطلاب قسم الإقتصاد البنكي

وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا يد العون وزودنا بالمعلومات اللازمة ونخص بالذكر الأستاذ الفاضل : عدنان محيريق

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	-
كلمة الشكر	-
الفهرس	I
فهرس الجداول والأشكال	IV
مقدمة	أ- د
الفصل الأول: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية وتنافسية البنوك	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية	03
المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية وتعريفها	03
أولا: نشأة البنوك الإسلامية	03
ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية	04
المطلب الثاني: أنواع البنوك الإسلامية	05
المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية	07
المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول ل التنافسية البنكية	09
المطلب الأول: مفهوم ميزة التنافسية البنكية	09
المطلب الثاني: تعزيز القدرة التنافسية للبنوك	10
المطلب الثالث: استراتيجية الميزة التنافسية في البنوك	11
أولا: استراتيجية القيادة بالتكلفة	11
ثانيا: استراتيجية التمييز	13
ثالثا: استراتيجية التركيز	15
المبحث الثالث: دراسات سابقة	16
المطلب الأول: الدراسات التي تم الاعتماد عليها في البحث	19
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني: فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية	
تمهيد	22
المبحث الأول: فروع ونوافذ الإسلامية	23
المطلب الأول: ماهية الفروع والنوافذ الإسلامية	23
المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية	29
المطلب الثالث: متطلبات فتح نوافذ إسلامية	30
المبحث الثاني: ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها	32
المطلب الأول: ضوابط تأسيس فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية.	32
المطلب الثاني: معوقات الفروع والنوافذ الإسلامية	36

المبحث الثالث: حكم والآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية	38
المطلب الأول: حكم التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية	38
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للإنشاء الفروع الإسلامية	40
خلاصة الفصل	43
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر	
تمهيد	45
المبحث الأول: التعريف ببنك الخليج الجزائر	46
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر	46
أولا: التعريف بشركة مشاريع الكويت القابضة	46
ثانيا: نشأة وتأسيس بنك الخليج الجزائر	47
ثالثا: المساهمون في بنك الخليج الجزائر	48
المطلب الثاني: خصائص بنك الجزائر	50
المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الخليج	51
أولا: أهداف بنك الخليج الجزائر	51
ثانيا: مهام بنك الخليج الجزائر	52
المبحث الثاني: التتبع العلمي للنافذة الإسلامية ببنك الخليج الجزائر	53
المطلب الأول: صيغ التمويل الاسلامية على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر	53
المطلب الثاني: تطور الصيغ التمويلية الاسلامية في بنك الخليج الجزائر	55
المبحث الثالث: دراسة واقع فتح النوافذ الاسلامية في الجزائر	57
المطلب الأول: نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية	57
المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات البنوك التجارية لتقديم معاملات إسلامية	58
خلاصة الفصل	61
خاتمة	63
قائمة المراجع	67
ملاحق	-

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	استراتيجية القيادة بالتكلفة	12
02	استراتيجية التمييز	14
03	استراتيجية التركيز	15
04	تطور التمويلات الإسلامية بصيغتي السلم والمرابحة	55

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة كل بنك من رأس المال المساهم به	49
02	حجم التمويلات الاسلامية حسب صيغتي السلم والمرابحة	55

تمهيد:

في ظل الأحداث التي شهدتها الساحة الاقتصادية خصوصا بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية الأخيرة جذورها في عصب الاقتصاد الرأسمالي 2008 التي هزت اقتصاديات الدول وأضعفت البنوك التجارية خلافا عن البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع والنوافذ الإسلامية التي كان اثر الأزمة عليها طفيف، ومن هذا المنطلق ازدادت الحاجة إلى وجود بنوك تعمل وفقا للشريعة الإسلامية والتي تقوم أساسا على إلغاء الفائدة وعدم التعامل بالربا في جميع التعاملات، حيث أصبحت هذه البنوك لاعبا مؤثرا وبارز في اقتصاديات الدول الإسلامية والعالمية، فقد شهدت انتشارا واسعا في الدول الغربية والعربية خاصة بعد الأزمة العالمية، وأصبحت محط أنظار عالم المال والاقتصاد في العالم.

على الرغم من أن هذه الظاهرة تعتبر اعترافا من البنوك التجارية بأهمية ونجاح العمل المصرفي الإسلامي والبنوك الإسلامية، فقد اتجهت العديد من البنوك التجارية للدخول إلى عالم الصيرفة الإسلامية، ولكن اختلفت في مدخلها في العمل البنكي الإسلامي، فمنها من انشأ فروعا إسلامية متخصصة.

كما شهد العالم تطورا اقتصاديا كبيرا ساهم في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي نحو التقدم والرقي و خلق جوا من المنافسة الحادة ما بين الدول خاصة في مجال العلاقات التجارية وهو ما يبرر وجود جهود إضافية تبذلها بعض الدول للمحافظة على حصصها بالسوق و التحسين من قدراتها التنافسية . ومن أهم القطاعات الأكثر حساسية في نمو اقتصاديات الدول نجد قطاع المصرفي لما له من تأثير في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية والتوزيع الكفء لها تحقيق قدراتها ومزاياها التنافسية واهم الاستراتيجيات المتبعة لتحقيق التنافسية المرغوب فيها.

أولا: إشكالية الدراسة.

ما واقع النوافذ الإسلامية كمدخل لتحسين تنافسية البنوك التجارية الجزائرية؟

والتي نحاول الاجابة عنها من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يوجد إقبال على المنتجات المالية الإسلامية لدى البنوك التجارية في الجزائر؟

2- كيف تؤثر النوافذ الإسلامية لتحسين تنافسية البنوك التجارية؟

3- ما هي الآليات التي تعتمدها الجزائر لتطوير الصيرفة الإسلامية ؟

4- ماهي الصيغ التمويلية الممارسة على مستوى نافذة بنك الخليج الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

- ✓ قامت الجزائر بخوض تجربة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في بنوكها التجارية تلبية لرغبات زبائنها.

الفرضيات الفرعية:

- ✓ دعم الفروع والنوافذ الإسلامية البنوك التجارية لتحقيق الميزة التنافسية
- ✓ مساهمة بنك الخليج الجزائر في كسب ميزة تنافسية في البنوك التجارية

ثالثا: أهمية الدراسة.

_ أهمية النظام المصرفي لما يقوم به من عمليات تمويل والدعم وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية وتسهيل عملية اندماج الاقتصاد المحلي من خلال معاملات تساهم في تحقيق التنافسية في البنوك لتجارية.

_ إظهار مدى تبني البنوك لمفهومي النوافذ الإسلامية كمدخل لتحسين تنافسية البنوك التجارية.

_ إسقاط الواقع النظري على الواقع العملي من خلال دراسة حالة على بنك الخليج الجزائر.

_ التعرف على ماهية النوافذ الاسلامية وتنافسية بين البنوك التجارية.

رابعا: أهداف الدراسة.

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على أهم المنتجات المالية الإسلامية.
- التعرف على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- التعرف على القدرة التنافسية للبنوك.

خامسا: حدود الدراسة.

أ- الحد المكاني: يهتم موضوع بحثنا أساسا بتبيان العلاقة للنوافذ الاسلامية لتحسين التنافسية بين البنوك التجارية الجزائرية (بنك الخليج الجزائر)، فيما يخرج عن نطاق موضوعنا البنوك التجارية الخاصة الأخرى والبنوك الأجنبية والبنوك ذات القطاع العام.

ب- الحد الزماني: امتدت من 2021/02/20 الى غاية 2021/06/01 ،اي ان الحدود الزمانية للبيانات التي تم الحصول عليها هي سنة 2021.

سادسا: منهج الدراسة.

من أجل دراسة إشكالية البحث ومحاولة اختبار الفرضيات المبسطة لها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لأننا بصدد اختبار فرضية وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات كما أننا بصدد الانتقال من العام إلي الخاص وبهذا يكون المنهج الأكثر ملائمة لطبيعة موضوع بحثنا.

سابعا: تقسيمات الدراسة.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، قسمت الدراسة إلى ثلاث فصول على النحو التالي:

- ❖ الفصل الأول: الإطار النظري للنوافذ الإسلامية وتنافسية البنوك التجارية نتناول فيه مفاهيم أساسية حول النوافذ الاسلامية والتنافسية بين البنوك التجارية الجزائرية، ثم أنواع البنوك الإسلامية و أهدافها وفي المبحث الثاني مفهوم ميزة تنافسية للبنوك التجارية و تعزيز القدرة التنافسية واستراتيجية الميزة التنافسية في البنوك التجارية، وأخيرا نذكر بعض الدراسات السابقة في المبحث الثالث.
- ❖ الفصل الثاني: فروع ونوافذ المعاملات الاسلامية نتناول فيه فروع نوافذ الإسلامية وضوابط تأسيس نوافذ إسلامية ومعوقاتها، ثم دوافع فتح فروع الاسلامية ومتطلباتها ونذكر في المبحث الثالث حكم والآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية.
- ❖ الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الخليج الجزائر تناولنا فيه التعريف ببنك الخليج الجزائر والتتبع العملي ببنك الخليج، اما في المبحث الثالث فقمنا بدراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية وانفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية ودوافع ومتطلبات البنوك التجارية لتقديم المعاملات الاسلامية.

ثامنا: صعوبات الدراسة.

من أهم الصعوبات التي تم مصادفتها أثناء انجاز هذه الدراسة، ما يتعلق بقلة المراجع والدراسات السابقة حول الموضوع على مستوى الجامعة، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الأرقام والمعطيات من الجهات المعنية وذلك بسب السرية المهنية المنتهجة في البنوك، والاختلافات الفقهية والمذهبية حول المنتجات المالية الإسلامية.

تمهيد:

إن النظام البنكي، يعتبر من الأسس التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع، وذلك بالنظر لأهمية الدور الذي يلعبه في المساهمة في إمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من اجل تنميته وتطويره، حيث تظهر أهميتها في الاقتصاد من خلال ما تقوم به من أعمال وما تؤديه من وظائف وخدمات.

فالبنوك التجارية تسعى لتسهيل المعاملات على أساس الثقة حيث تعمل على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشات الأعمال أو الدولة لغرض إعادة إقراضها لزبائنها الذين تزداد طموحاتهم وتتعدد مشاريعهم. وتؤدي وظيفة الوساطة المالية خدمات مالية جليلة مفيدة لوحدات اقتصادية عديدة ومختلفة.

فالبنوك وعلى اختلاف أنواعها تعمل في السوق تنافسية وهي بذلك تحاول أن تحصل على أكبر قدر ممكن في هذه السوق من خلال تحقيق الربحية وضمان الاستمرارية في النشاط، إضافة إلى مستوى معين من الجودة والنوعية في الخدمات البنكية، فيحاول كل بنك من خلال مجموعة من الآليات والمهارات المهنية أن يسيطر على مركز تنافسي هام بالنسبة للبنوك الأخرى المنافسة.

وسيتم التطرق في هذا الفصل وعبر المباحث إلى أهم المسائل المرتبطة بالميزة التنافسية والخدمات البنكية مع البنوك الإسلامية, تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنافسية البنكية

المبحث الثالث: دراسات سابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية.

لقد أصبحت البنوك الإسلامية ضرورة من ضروريات العصر الحديث وواقعا ملموسا فعالا تجاوز إطار التواجد إلى أفاق التفاعل إلى أقطار الابتكار، الأمر الذي يستدعي منا التعرض لماهية البنوك الإسلامية، أهدافها، خصائصها، وموارد واستخداماتها.

المطلب الأول: نشأة البنوك الإسلامية و تعريفها.

مرت هذه البنوك بمجموعة من المراحل التي تخللتها جهود عظيمة بفضلها إعطاء عدة تعاريف بها.

أولا :نشأة البنوك الإسلامية.

يرى حسن صادق حسن أن سبب نشأة البنوك الإسلامية كان نتيجة لدافع ديني بحت وشعور الغالبية العظمى من البلدان الإسلامية[1] أن البنوك الموجودة قائمة على التعامل بالربا، وجاءت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية، أو كما تسمى أيضا ببنوك خالية من الفائدة نتيجة للصحوة الإسلامية التي يمكن إرجاعها الى الخمسينات من القرن العشرين، عندما استَجعت بعض الدول الاسلامية سيادتها الوطنية، ويرى بعض الباحثين أن أول محاولة لإنشاء مصرف اسلامي كان بأواخر الخمسينات من القرن العشرين بمنطقة ريفية بباكستان، ويرى آخرون أن أول محاولة لإنشاء بنك اسلامي تعود الى 25 يوليو 1963، حيث تم إنشاء ما يسمى ببنوك الادخار المحلية من طرف احمد النجار الذي استوحى فكرتها من بنوك التوفير الشعبية الألمانية ولقد أقيمت بمحافظة الدقهلية بمركز ميت غمر بجمهورية مصر العربية، حيث استمرت هذه التجربة حوالي ثلاث سنوات، وبعد ذلك تم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي حيث يعد أول بنك ينص قانون إنشائه على عدم التعامل بالفائدة المصرفية أخذا وعطاء، وقد كانت طبيعة معاملات البنك النشاط الاجتماعي بالدرجة الأولى.

[1] عبدالقادر شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية و الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الإسلامي، م 21 ، ع2 ، جدة، السعودية، 2008ص 53 -52

ثانيا: تعريف البنوك الإسلامية

لقد نشأت البنوك الإسلامية وتطورت عبر الزمن ونالت حظا وافرا من الاهتمام وتعددت التعاريف، حيث عرفه البعض بأنه مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية[1].

وعرف على انه تلك المؤسسات التي تباشر الأعمال البنكية، مع التزامها باجتناب التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء- بوصفه تعاملا محرما شرعا- وباجتناب أي عمل مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية[2].

و إذ يعد مؤسسة بنكية تتعامل مع الودائع ، ويشمل نطاق أنشطتها جميع الأنشطة البنكية ، باستثناء الاقتراض والإقراض على أساس الفائدة، فيقوم الصندوق بتعبئة الأموال على المعروفة حاليا أساس عقد المضاربة أو الوكلاء (الوكيل). كما يمكنه قبول الودائع تحت الطلب والتي يتم التعامل معها كقروض بدون فوائد من العملاء إلى البنك[3].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات نقدية، تهدف لتجميع الأموال وتوظيفها في مشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء، محققة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسلامي.

[1] شهاب احمد سعيد العزيزي، إدارة البنوك، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن، 2012 ،ص11

[2] جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى- دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008 ،ص45

[3] Abdul Ghafoor Awan , COMPARISON OF ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKING IN PAKISTAN, Department of Economics, Islamia University, Bahawalpur-Pakista. Proceedings 2nd CBRC, Lahore, Pakistan November 14, 2009.

المطلب الثاني :أنواع البنوك الإسلامية

كما أن للبنوك التجارية أنواع فإن للبنوك الإسلامية عدة أنواع، سنشرحها في النقاط التالية[1]:

1- وفقا للنطاق الجغرافي:

ويتعلق هذا الاساس بالنطاق الجغرافي الذي يمتد إليه البنك الإسلامي أو الذي تشمله معاملات عملائه، و التي يقتصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها والثانية التي تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النظام المحلي.

2- وفق المجال الوظيفي :

وفق هذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية وسوف نقوم بتعريف كل واحد على حدى فيما يلي:

- بنوك إسلامية صناعية: هي التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.
- بنوك إسلامية زراعية: التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي.
- بنوك الادخار والاستثمار الإسلامي: تعمل على نطاقين ،نطاق بنوك ادخار وصناديق الادخار مهمة هذه الصناديق جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد .
- بنوك إسلامية تجارية : تتخصص في تقديم التمويل للنشاط التجاري وبصفة خاصة تمويل رأس المال العامل للتجارة وفقا للأسس والأساليب الإسلامية.
- بنوك التجارة الخارجية : تعمل على تعظيم وزيادة التبادل التجاري بين الدول ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية .

[1] سميرة حليتيم، افاق فتح نوافذ في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف المسيلة قسم علوم تسيير.2018.ص 35

3- وفقاً لحجم النشاط :

تقسم حسب هذا المعيار إلى ثلاث[1] :

- بنوك إسلامية صغيرة الحجم :

هي بنوك محدودة النشاط يقتصر نشاطها على الجانب المحلي فقط وتعمل على جمع المدخرات وتقديم التمويل القصير الأجل لبعض المشروعات والأفراد في شكل مرابحات ومتاجرات وتنقل فائض مواردها إلى البنوك الإسلامية الكبيرة.

- بنوك إسلامية متوسطة الحجم :

هي بنوك ذات طابع قومي وتكون اكبر حجم في النشاط، واكبر من حيث العملاء وأكثر اتساعاً من حيث النطاق الجغرافي وهي محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية.

- بنوك إسلامية كبيرة الحجم :

يطلق عليها البعض بنوك الدرجة الأولى وهي من الحجم الذي يمكنها من التأثير على السوق النقدي .ولديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه السوق وتمتلك بها فروع في أسواق المال والنقد الدولية .

4- وفقاً للعملاء المتعاملين بالبنك:

يتم تقيم البنوك الإسلامية وفق هذا الأساس إلى نوعين:

-1بنوك إسلامية عادية :

تتعامل مع الأفراد تنشأ خصيصا من أجل تقديم خدماتها لهم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، سواء على مستوى العمليات المصرفية الكبرى أو العادية والمحدودة.

-2بنوك إسلامية غير عادية:

تقدم خدماتها للدول والبنوك الإسلامية العادية وهي لا تتعامل مع الأفراد يقدم خدماته من اجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها للدول الإسلامية.

[1] سميرة حليتيم،، نفس المرجع السابق، ص 36

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

من المعلوم أن الأهداف تنبع من مشكلات قائمة بالفعل في المجتمع فالمشكلة تعبر عن حاجة أو رغبة قائمة، بحيث تكون الحاجة هي الهدف والتوصل إلى إشباع هذه الحاجة هو الحل، ومن أهم حاجات المجتمعات الإسلامية وجود جهاز مصرفي يعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية ويقوم بحفظ أمواله واستثمارها بالإضافة الى توفير التمويل اللازم للمستثمرين بعيدا عن شبهة الربا[1].

✓ **أهداف مالية:**

انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء الوساطة المالية بمبدأ المشاركة، فان لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية ، وهذه الأهداف هي:

- جذب الودائع وتنميتها؛
- استثمار الأموال؛
- تحقيق الأرباح .

✓ **هداف خاصة بالمتعاملين**

للمتعاملين مع البنك الإسلامي أهداف متعددة يجب على أن يحرص على تحقيقها وهي على النحو التالي:

- تقديم الخدمات البنكية؛
- توفير التمويل للمستثمرين؛
- توفير الأمان للمودعين.

[1]حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية- مدخل حديث- دار وائل، ط1 ،2010 ،ص121

✓ **أهداف داخلية :**

للبنوك الإسلامية وتتمثل في:

- تنمية الموارد البشرية؛
- تحقيق معدل النمو؛
- الانتشار الجغرافي.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول التنافسية البنكية

تعد الميزة التنافسية هدفا استراتيجيا تسعى المؤسسات الاقتصادية لتحقيقه في ظل التحديات التنافسية للمناخ الاقتصادي الجديد، فالميزة التنافسية أو التنافسية البنكية كباقي المفاهيم الاقتصادية اختلفت وتعددت الآراء حول تحديد مفهوم شامل لها.

المطلب الأول: مفهوم الميزة التنافسية بين البنوك

تعرف الميزة التنافسية بأنها: " هي قدرة المنظمة على إيجاد شيء متفرد ومختلف يميز كل منتجاتها من السلع والخدمات التي تقدمها ايجابيا على المنافسين في نظر الزبائن من خلال القيام المنظمة بأداء أنشطتها بصورة أكثر كفاءة وفاعلية[1]".

تعريف الميزة التنافسية "من وجهة نظر المنظمة هي قدرة المنظمة على تحقيق منافع من خلال إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية، توجه المستهلك بشكل أفضل من المنافسين وأكثر فعالية منهم، وبسعر مناسب وفي و قت مناسب بأكثر ربحية[2]. "

انطلاقا من التعريفات السابقة يمكن استخلاص أن الميزة التنافسية هي " أن تقوم المنظمة باكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، التي تستطيع من خلالها تحقيق التقدم و التفوق على غيرها من المنظمات وبما يحقق أهداف المنظمة."

[1] تاغي زيدان محمد ناصر العتبي ، سناء عبد الرحيم ، تأثير العناصر الحرجة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بحث ميداني ألراء عينة من المدراء في شركة المعتصم العامة للمقاولات الانشائية، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم إدارة الاعمال ، جامعة بغداد ،العدد 80 ،لسنة 2014 ،ص 219

[2] ليل ناجم محمود إبراهيم ، اثر استراتيجيات الموارد البشرية في ميزة التنافسية لشركة الحكمة لصناعات الدوائية الاردنية ، مذكر ماجستير، في إدارة الاعمال جامعة آل البيت ، الأردن ، السنة 2016 ،ص 23.

المطلب الثاني: تعزيز القدرة التنافسية للبنوك

تمثل الميزة التنافسية القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أداء البنوك، بحيث خدمتها تتميز بمجموعة من الخصائص التي تضمن لها التفوق على منافسيها، فالميزة التنافسية تكمن في تحقيق البنك احتياجات ورغبات العميل، فإرضائه هو الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه البنك[1]، ومنه فالميزة التنافسية تعني تقديم منتجات متميزة عما يقدمه المنافسون في السوق وارضاء العملاء يختلف أو يزيد عنهم.

و تتميز تعزيز القدرة التنافسية للبنوك بالخصائص التالية:

- ✓ أن يتولى الزبون نفسه تقييمها فالميزة التي ال يقدر الزبون لن ينتج عنها أي زيادة في الأرباح .
- ✓ أن تكون قابلة للإحلال وتحدث قابلية الإحلال عندما يستطيع المنافس استخدام ميزة متشابهة .
- ✓ توفر الموارد والإمكانيات التي تمكنها من تقديم الميزة التنافسية.
- ✓ أن تتصف الميزة التنافسية بصفة الدوام بما يعني صعوبة تقليدها .
- ✓ جعل الجودة على رأس أولويات الإدارة العليا في البنك.
- ✓ زرع وتنمية ثقافة الجودة لدى كل العاملين بالبنك .
- ✓ اختيار وتدريب وتحفيز العاملين لتقديم أداء متميز قائم على الابتكار البنكي .
- ✓ تبني مبدأ الجودة من المنبع والأداء السليم من المرة الأولى بدال من تبني فلسفة مراقبة الجودة.

[1] آسيا قاسيمي ،أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتورا ، في العلو الاقتصادية ، جامعة أمحمد بوقره ، بومرداس ، الجزائر ، سنة 2014_2015 ،ص 301.

المطلب الثالث: استراتيجية الميزة التنافسية في البنوك

تعتبر هذه الاستراتيجيات صالحة لتطبيق مهما كان نوع المؤسسة أو القطاع، وتبحث عن الميزة التنافسية المؤكدة، وتسمى استراتيجيات بورتر وتتمثل في ثالثة استراتيجيات أساسية يمكن أن تتبعها البنوك لتحقيق الفوز عن المنافسين، وهي:

أولا: استراتيجية القيادة بالتكلفة:

تستطيع المؤسسة أف تحقىق ميزة تنافسية إذا استطاعت أن تخفض من تكلفتها، بحيث يمكنها بيع منتجاتها أو خدماتها بسعر أقل من أسعار المنافسين، ويسمح السعر المنخفض بالحصول على حصة هامة من السوق، وتحقيق قدر كبير من الربح.

1- مزايا استراتيجية القيادة بالتكلفة

يعد وجود طلب مرف للسعر من أهم الشروط اللازمة لتطبيق هذه الاستراتيجية، حيث يعد تخفيض السعر إلى زيادة مشتريات المستهلكين للسلعة ونمطية السلع المقدمة، بالاضافة إلى وجود طرق كثيرة لتمييز المنتوج، كما تستطيع المؤسسة من خلال هذه الاستراتيجية تحقيق عدة مزايا توفر ليا قدرا من الحماية التي تمكنها من مواجهة قوى التنافس الثلاث التي حددها بورتر وتتمثل في[1] :

- بالنسبة للمنافسين، تحتل المؤسسة المنتجة بتكلفة أقل موقعا أفضل من حيث الأسعار.
- بالنسبة للزبائن، تتمتع المؤسسة المنتجة بتكلفة أقل بحماية ضد المنافسين لعدم قدرتهم على تخفيض الأسعار.
- بالنسبة للموردين، يمكن للمؤسسة المنتجة بتكلفة أقل في بعض الحالات أن تكون في مأمن من الموردين الأقوياء خاصة فيما يتعلق بضغوط ارتفاع أسعار المدخلات الهامة.

[1] مزعيش هاجر، الخدمات البنكية الالكترونية كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة أم البواقي، 2016. ص 40.

الجدول التالي يلخص استراتيجية القيادة بالتكلفة:

الجدول رقم (1-1): استراتيجية القيادة بالتكلفة

الخصائص	التأثيرات التنظيمية	المخاطر
- البحث المستمر عن تدنية التكاليف - استثمارات كبيرة في الطاقة الإنتاجية - اثر تجربة اقتصاديات الحجم - سياسة اتصال مكثفة - التدويل	- التحديد الدقيق للمسؤوليات. - الإدارة بالأهداف - الاعتماد على تقنية تحليل القيمة - التحكم في التكاليف	- تشبع السوق - فقداف الميزة التنافسية نتيجة التطورات التكنولوجية. - منافسة الدول ذات تكلفة العمالة المنخفضة.

المصدر: مزغيش هاجر، ص 41.

و لقد شاع استخدام هذه الاستراتيجية لسبعينات من القرن الماضي، وتهدف إلى تحقيق الكلفة الأدنى من خلال قيام المؤسسة بجميع أنشطتها بفعالية وكفاءة أكبر من أي منافس آخر في الصناعة وبالتالي تحقيق أدنى تكاليف ممكنة. وبالتالي يكون سعر المنتج أدنى من سعر منتجات المنافسين في الصناعة.

ويتطلب التنافس من خلال خفض التكلفة (دون المساس بمستوى الجودة المستهدف)، تحديدا وتحليلا لكافة عناصر التكلفة والمراحل المؤثرة في مستوى أو قيمة التكلفة، هذا فضلا عن زرع وتنمية روح ترشيد التكلفة لدى كافة المستويات والتخصصات الموجودة في المؤسسة، ويدخل في جهود ترشيد التكلفة، تجنب مسببات المخزون الراكد واستنباط أساليب التخلص منه دون تأخير، ولا ننسى تشجيع العاملين على تقديم أفكار مبتكرة لترشيد التكلفة وتقييمها وفقا لمعايير موضوعية، ومكافأتهم عليها.

ثانيا: استراتيجية التمييز

تستطيع المؤسسة أن تخلق لنفسها مركزا تنافسيا مميزا ودرجة عالية من التمايز من خلال هذه الاستراتيجية التي تقوم على التميز والانفراد بخصائص استثنائية في مجال الصناعة[1]، فمن خلال هذه الاستراتيجية تسعى المؤسسة إلى تكوين صورة حسنة حول منتجاتها أو خدماتها، بحيث تضمن هذه الصورة الرضا بمنتجات المؤسسة حيث تعد فريدة وجوهرية ومميزة عن منتجات المنافسين، ومثل هذا التميز يسمح للمؤسسة بعرض السعر التي تراه مناسبا. وبالتالي، زيادة عدد الوحدات المباعة.

1- أهداف استراتيجية التمييز

إن هذه الاستراتيجية ومن خلال ميزة التميز تهدف إلى ما يلي[2]:

- ✓ زيادة توجه المستهلكين لشراء منتجات المؤسسة مع انخفاض الحساسية اتجاه السعر بسبب التميز وبالتالي ستجد نفسها محصنة من ضغوط منافسيها مما يعني زيادة أرباحها
- ✓ تعتبر مصدر قوة أمام القوة التفاوضية للمستهلكين على اعتبار أنه لا توجد منتجات تتمتع بنفس لمميزات وخصائص منتجات المؤسسة من حيث الجودة أو الخدمات المقدمة أو الخصائص الفنية لتتم المقارنة بينها خاصة بالنسبة للمستهلكين الأقل حساسية للسعر
- ✓ بالنسبة للقوة التفاوضية للموردين فإن الهوامش المرتفعة المحققة من تطبيق هذه الاستراتيجية من شأنه أن يجعل المؤسسة في وضعية تنافسية مقبولة لمفاوضتهم وفي أسوء الحالات يمكن لها تحميل الاعباء على جزء من الارباح

[1] علي السلمي، السياسات المالية في عصر المعلومات، دار الهدى لنشر، مصر، 2002، ص 194.
[2] عبد الرحمان رايس، دور تنمية العالقة مع الزبائن في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في الأسواق الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009. ص 41.

الجدول التالي يلخص استراتيجية التمييز:

الجدول (2-1): استراتيجية التمييز

الخصائص	التأثيرات التنظيمية	المخاطر
_ تعتمد على الحدس والإبداع _ القدرة على الابتكار والتجديد _ صورة جيدة للعلامة _ قنوات توزيع ملائمة.	_ التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير ووظيفة التسويق. _ القدرة على جلب المهارات والمحافظة عليها . _ توجيه الأفراد نحو الأهداف النوعية.	_ عدم التحكم في الأسعار الناجمة عن التمايز. _ تهديد المنافسين ذوي التكاليف المنخفضة. _ تهديد المنتجات المقلدة.

المصدر: مزغيش هاجر، ص 43.

2- طرق تحقيق استراتيجيات التمييز

- تخفيض تكاليف تسليم البضائع أو التجهيزات أو التمويل .
- تخفيض النسبة اللازمة لاستعمال المنتج، مثل تكاليف اليد العاملة، الطاقة، الصيانة.
- تخفيض التكاليف في نشاطات أخرى خالقة للقيمة بدون أن تكون لها علاقة بالمظهر الخارجي للمنتج .
- تخفيض التكاليف الغير مباشرة لاستعمال المنتجات أو آثار المنتجات على النشاطات الأخرى الخالقة للقيمة فعلى سبيل المثال، محلول أقل خفة من أجل تخفيض تكاليف النقل للمنتج النهائي.

- تخفيض التكاليف المباشرة لاستعمال المنتج، مثل تكاليف اليد العاملة، الطاقة، الصناعة...

ثالثا: استراتيجية التركيز

تعتمد استراتيجية التركيز على مجموعة من المستهلكين أو جزء من قطاع السوق أو منطقة جغرافية محددة مقابل كل خط إنتاج معين والعمل على خدمة هؤلاء المستهلكين بطريقة حصرية[1]، واشباع الحاجات المتغيرة للمستهلكين وهذه الاستراتيجية من خلال هذا المفهوم تتيح للمؤسسة فهم و اشباع الحاجات بطريقة أحسن مقارنة مع المنافسين، وتعمل هذه الاستراتيجية على كسب الميزة التنافسية من خلال تلبية الحاجات المختلفة لمجموعة من الزبائن والتي أهملت من طرف المؤسسات التي تعتمد على الاستراتيجيتين السابقتين.

الجدول التالي يلخص استراتيجية التركيز:

الخصائص	التأثيرات التنظيمية	المخاطر
_ التركيز على مجموعة من العملاء أو سوق معين أو جزء من تشكيلة. _ حصة سوقية محدودة _ التركيز على خدمة العملاء.	_ هيكلة موجهة نحو الهدف _ القدرة على تكييف المنتجات لمتطلبات العملاء. _ ثقافة الخدمة.	_ صغر الحصة السوقية قد يؤثر عمى المردودية. _ منافسة المؤسسات الرائدة لنفس الهدف الاستراتيجي. _ تكلفة الخدمات المقدمة قد تصبح باهضة.

المصدر: مزغيش هاجر، ص 45.

[1] خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية و الاعمال الالكترونية، دار حامد، عمان، الاردن، 2008. ص 38.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

المطلب الأول: الدراسات التي تم الاعتماد عليها في البحث

فيما يخص موضوع النوافذ الإسلامية كمدخل لتحسين تنافسية البنوك العمومية الجزائرية، وبعد الإطلاع على الأبحاث والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع تبين أن أغلب الدراسات السابقة تناولت هذا الموضوع بشكل منفصل دون الربط بين جزئياتها فالبعض تناول موضوع النوافذ الإسلامية والبنوك الإسلامية و البعض الآخر تناول موضوع الميزة التنافسية للبنوك العمومية و جودتها للخدمات البنكية.

1- دراسة قام بها عمر محمد فهد شيخ عثمان: بعنوان إدارة الموجودات لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية: شهادة دكتوراه الفلسفة في العلوم المالية والمصرفية، جامعة دمشق، سوريا، 2009/2010 ،تطرقت هذه الدراسة إلى التعريف بالبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية وكيفية إدارة السيولة الموجودة في هذه البنوك مع استخدام أسلوب تحليلي تطبيقي مقارن ومن أهداف هذه الدراسة:

_ معرفة فيما إذا كانت المصارف التقليدية والإسلامية تنوع استثمار فائض السيولة لديها .

_ مقارنة اختلاف درجة المخاطر لدى المصارف التقليدية عن درجتها لدى المصارف الإسلامية .

_ دراسة اختلاف معدل العائد على حقوق المساهمين (مؤشر الربحية) لدى المصارف التقليدية عن معدله لدى المصارف الإسلامية.

أما أهم النتائج المتوصل إليها :

_ هناك أهمية كبيرة لإدارة الموجودات لدى كل من المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية.

- لم يكن هناك فروق معنوية لمعدل العائد على حقوق المساهمين لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية رغم اختلاف اهدافهما.

_ تتميز المصارف التقليدية بانخفاض درجة المخاطر لديها والسبب في ذلك ممارستها عمليات إقراض النقد الذي ينتج عنه مخاطر ائتمانية، بينما تعمل المصارف الإسلامية وفق قاعدة (الخراج بالضمان)، والذي ينتج عنه مخاطر أدوات الاستثمار الإسلامية ومخاطر ائتمانية.

2- **عطاء الله فهد السرحان:** دور الابتكار و الإبداع التسويقي في الخدمات و المنتوجات المصرفية لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية، مجلة السائل جامعة آل البيت، عمان، 2009 ،هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الابتكار و الإبداع التسويقي في الخدمات البنكية و الأسعار و الترويج و التوزيع البنكي للبنوك التجارية لتحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية و قد تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المسجلة في بورصة عمان البالغ عددها 16 مصرف، و قد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها:

_ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الابتكار و الإبداع التسويقي في الخدمات و المنتوجات البنكية و بين تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الأردنية.

3- **دراسة سعيد بن سعد المرطان:** بعنوان تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2003 .قام الباحث في هذه الدراسة بتصنيف المؤسسات المطبقة للصيرفة الإسلامية إلى مصارف تبيع منتجات إسلامية ومصارف فتحت نوافذ إسلامية ومصارف قامت بتحويل فروع تقليدية إلي فروع إسلامية أو أنشأت فروعا إسلامية جديدة ومصارف شقت طريقها الى التحول دفعة واحدة، ومن ثم قام الباحث بإجراء دراسة

واحدة تفصيلية للمصارف التقليدية التي فتحت نوافذ إسلامية أو أنشأت فروعا إسلامية، حيث استعرض الباحث في البداية أراء الاقتصاديين والشرعيين حول النوافذ والفروع الإسلامية بين مؤيد ومعارض، كما قام الباحث بتحديد كل من التحديات التي واجهتها هذه الفروع والنوافذ ومتطلبات نجاحها.

4- فيصل غازي عبد العزيز عبد الله المطيري: اثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية ، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 ، هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر توجه الإبداعي على تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الكويتية و ذلك من خلال بيان اثر الإبداع على تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الكويتية، و توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان أبرزها: وجود اثر ذي دلالة إحصائية (البنية بالإبداع ، البنية التحتية للإبداع ، تأثير الإبداع ، تنفيذ الإبداع) على تحقيق ميزة تنافسية للبنوك التجارية الكويتية.

5- دراسة لطف محمد السرحي: بعنوان الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية الواقع وأفاق المستقبل 21-20مارس 2010 .يهدف الباحث في هذه الدراسة إلي تعريف الفروع الإسلامية من حيث نشأتها وتطورها واهم أهدافها، ومن ثم قام الباحث بعرض الضوابط الأساسية اللازمة لتأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية حيث بين الباحث وجود عدة ضوابط أهمها: الضوابط شرعية، الضوابط المالية والضوابط المحاسبية والإدارية وغيرها من الضوابط.

وقد توصل الباحث إلى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه تأسيس الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية هي معوقات إدارية ومعوقات ذات صلة بالموارد البشرية ومعوقات ذات صلة بالنظم والسياسات.

أغلبية هـذه الدراسات تناولت جـانبي الموضـوع بشـكل منفصل، وما يميز دراسـتنا أنهـا تطرقـت إلى كون ظاهرة الفروع والنوافذ الإسلامية تمثل عنصر مستقل مع دراسة متطلبات ودوافع فتحها. عكس الدراسات السابقة التي تمثل ظاهرة النوافذ والفروع الإسلامية عنصرا تابعا، كما تطرقت دراستنا الى دراسة النوافذ الإسلامية كمدخل لتحسين تنافسية البنوك العمومية الجزائرية وهـو مـا لـم تتطرق له الدراسات السابقة.

خلاصة الفصل الأول

إن البنوك الإسلامية ليست مجرد مؤسسات تجارية أو استثمارية تستهدف الربح، و إنما هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها الاستثمارية بالشريعة الإسلامية و مقاصدها.

وهنا تركز البنوك الإسلامية جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية لا وهمية، والتي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وحيث يمكن القول بان تسابق البنوك العمومية لاكتساب ميزة تنافسية إنما هو إفراز طبيعي لمخلفات العولمة الاقتصادية، إذ تسعى البنوك إلى تحقيق مواقع متميزة بالأسواق التي تنشط بها هو احتلال مراتب متفوقة مقارنة بمنافسيها، وهذا من خلال تحقيق التكلفة الأقل أو التميز.

تمهيد

لم تقتصر العلاقة بين النوافذ الإسلامية وتنافسية البنوك على علاقة الجوار، ورفقة المهنة بل تعدت البنوك التقليدية ذلك، تمثلت في اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرا البنوك التجارية والفروع الإسلامية ً لاختلاف طبيعة عمل كل من التابعة لها فإن هذا الفصل يهدف إلى التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية، كما يهدف هذا البحث إلى بيان حكم التعامل معها، وما لإنشاء تلك الفروع من آثار اقتصادية على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية النوافذ الإسلامية؛

المبحث الثاني: ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها؛

المبحث الثالث: حكم والآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية.

المبحث الأول: الفروع والنوافذ الإسلامية.

يتناول هذا المبحث بعض المفاهيم الخاصة بالفروع والنوافذ الإسلامية، كذا معرفة دوافع ومتطلبات فتح هذه الفروع والنوافذ، وغير ذلك من المفاهيم التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عن تلك الفروع وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الفروع والنوافذ الإسلامية.

سنتطرق في هذا المطلب إلي التطرق إلى مفهوم الفروع والنوافذ الإسلامية، للوقوف على مدلولها ونشأتها والأسباب التي دعت إلى نشأتها، و الفرق بين الفروع والنوافذ كذا خصائصها.

1- مفهوم الفروع و النوافذ الإسلامية:

سنحاول استعراض أهم تعاريف الفروع والنوافذ الإسلامية، وكذا ونشأتها وأسباب نشأتها.

1-1تعريف الفروع و النوافذ الإسلامية:

ومهما تنوعت تعريفات النوافذ الإسلامية فهي: تتفق على أن النوافذ الإسلامية الفروع التي تنتمي الى البنوك تجارية تعمل في إطار الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها المصرفية[1].

ويعرفها البعض بأنها؛ قيام البنك التجاري بتخصيص جزء أو حيز في الفرع التجاري لكي يقدم المنتجات المصرفية الإسلامية إلي جانب ما يقدمه هذا الفرع من المنتجات التقليدية[2] .

[1] عبد الله الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار المنظومة، 2016 ،ص88.

[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، 2 رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006 ،ص109

يمكن أن تكون النافذة الإسلامية بحكم التعريف دائرة أو قسم أو حتى شركة تمويل منفصلة أنشأتها مؤسسة مالية تقليدية تقدم منتجات وخدمات إسلامية للعملاء الذين يفضلون التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي[1].

وترتكز فلسفة النوافذ الإسلامية على عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، فهي تقوم بقبول الودائع المعروفة في البنوك التجارية دون استخدام سعر الفائدة كعامل تعويض للمودعين، وإنما تستبدلها بحصة من الربح، كما أنها تقوم بتوظيفها في مجالات التوظيف والاستثمار التي تجيزها الشريعة الإسلامية والأساليب المشروعة أيضا[2].

تعني النوافذ الإسلامية عموما ان تقوم البنوك التجارية بتخصيص جزء أو مساحة في الفروع التجارية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وكذلك تقديم الخدمات التقليدية تهدف هذه الطريقة في المقام الأول إلى تلبية احتياجات بعض العملاء الذين يرغبون في التعامل مع النظام المصرفي الإسلامي حتى لا تتحول إلى صفقة مع البنوك الإسلامية[3].

من التعاريف السابقة يمكن تحديد مفهوم النوافذ الإسلامية بأنها كيان مالي مملوكة لبنك تقليدي، مستقلة في نشاطها عن نشطات البنك الأم، تقوم بجذب المدخرات واستثمارها وتقديم الخدمات المصرفية طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية تحت رقابة هيئات شرعية مختصة، وفي ظل القوانين النافذة .

ومن هذه التعاريف نستطيع أن نستشف عناصر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بشكل عام، وهذه العناصر هي :

تكوين النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة إداريا للبنك أو لفرعه التقليدي، وهذا العنصر يبرز كذلك من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالبنك.

[1] 3 Looking for the Perfect Islamic Window, Global Islamic Finance Report (GIFR 2014) ,p110.

[2] فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1 ،2000 ،ص197.

[3] Farooq Salman Alani, Hisham Yaacob, Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks.

1- 2 نشأة الفروع والنوافذ الإسلامية:

تعتبر البنوك فروع النوافذ الاسلامية من التجارب الحديثة نسبيا في العالم الاسلامي , و قد جاءت تلبية للحاجة الملحة لمؤسسات مصرفية تلبي احتياجات المسلمين ,و في نفس الوقت تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية بعيدا عن المعاملات الربوية للبنوك التقليدية.

يعود تاريخ ظهور مؤسسات التمويل الاسلامي حسب بعض الدراسات الى سنة 1940 في ماليزيا التي أنشأت فيها صناديق للادخار بدون فائدة[1] ,و في سنة 1950 انتقلت فكرة اعتماد صيغ تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية الى دولة باكستان.

لكن المحاولات الجادة في العصر الحديث لانشاء بنوك تقدم خدمات و أعمال مصرفية تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية,بدأت العام 1963 من خلال تجربة بنوك الادخار المحلية التي ظهرت في صعيد مصر بمحافظة الدقهلية على يد الدكتور أحمد عبد العزيز النجار[2].

و لقد اعتمدت بنوك الادخار المحلية في عملها على أساس تجميع المدخرات الصغيرة لصغار الفلاحين و إعادة توظيفها على أساس المشاركة بعيدا عن سعر الفائدة سواء أخذا أو عطاءا .و قد عرفت هذه التجربة رغم قصرها (أربع سنوات) نجاحا تجسد في بلوغ عدد المودعين تسعة وخمسين الف مودع خلال تلاث سنوات فقط، إلا أن هذه التجربة الواعدة لم يكتب لها الاستمرار نتيجة لعوامل سياسية و ادارية.

أما من البلدان العربية فقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام 1980م بإنشاء أول فرع يقدم مصرفية وفقا الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم فرع "الحسين" للمعاملات الإسلامية.

[1] الدكتور فريدي باز وآخرون، معجم المصطلحات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1985م، ص60.
[2] محمد مكاوي، البنوك الاسلامية، النشأة -التمويل- التطوير، الطبعة الاولى، مصر، المكتبة العصرية. 2009.ص12.

وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التجارية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي 1981/1980 إلى خمس وثلاثين فرعا تتبع عددا من البنوك التجارية كبنك مصر و بنك التجارة والتنمية و بنك التنمية الوطني وبنك النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الاسلامية بكل فرع من فروعها التجارية التي تنشأ في المستقبل[1].

أدى النمو والإقبال المتزايدان على البنوك الإسلامية إلى اضطرار كثير من البنوك التجارية العالمية في أوربا وأمريكا، إلى تقديم العمل البنكي الإسلامي وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تأسيس والاستثمار متوافقة مع أحكام ِ تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في دارة صناديق الشريعة الإسلامية[2].

3-1 أسباب نشأة الفروع والنوافذ الإسلامية:

إن الاسباب والدوافع في نشوء النوافذ الاسلامية تختلف من بنك لآخر، ولكن هناك مجموعة من الاسباب التي لا يخرج أي بنك أراد إنشاء نافذة إسلامية النظر إليها، ومن هم هذه الاسباب[3]:

- تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية، وهذا أدى بدوره الى تحول أعداد كثيرة من العملاء الى البنوك الاسلامية، مما شكل خطرا حقيقيا ينذر بتراجع الطلب على منتجات البنوك التقليدية؛
- المحافظة على عملاء البنوك التجارية من النزوح إلى البنوك الإسلامية؛
- إثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية؛

[1] سمير مصطفى متولى، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34 ،ربيع الآخر 1404ه / فبراير 1984م، ص21.
[2] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، مرجع سابق، ص44 .
[3] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط1، دار أبو للو، القاهرة، 1996، ص933.

- رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال؛
- الحوافز العقائدية والإجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية ، وتكون هذه خطوة أولى نحو التحول الكامل الى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية الازمة لذلك؛
- نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية والإستثمارية المتنوعة بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- بالنسبة للبنوك التجارية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك البنوك لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك؛

4-1 الفرق بين الفروع و النوافذ الإسلامية:

و ننوه هنا إلى أن معظم الكتاب لم يتكلموا ي مؤلفاتهم بمصطلح النوافذ الاسلامية بل أوردوا مصطلح الفروع الاسلامية، و ما يميز الفرع بشكل عام اكبر من حيث حجم الوظائف و الخدمات التي يقدمها، كما أنه عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأم بعكس النافذة التي تكون في نفس البنك.

و من أوجه اختلاف نذكر منها[1]:

- ✓ "الفرع الإسلامي يبدو أكثر إستقلالية من النافذة الاسلامية عن البنك الذي يتبعه إذ لا يأخذ الفرع للبنك الأم إلا بصورة غير مباشرة، فيما تخضع النافذة للبنك الأم بصورة مباشرة.

[1] أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الاسلامية في المصارف الحكومية العراقية ،ص : 69-70.

- ✓ إن الهيكلة الادارية و الكادر الاداري الذي يتولى إدارة الفرع الاسلامي من البنك التقليدي اكبر من الهيكلة و الكادر الذي يدير النافذة الاسلامية و الذي لا يتجاوز في احسن الأحوال مستوى قسم إداري في البنك التقليدي،
- ✓ الفرع الاسلامي هو مرحلة متقدمة في طريق تحول البنك التقليدي إلى بنك إسلامي وكذا آلية النوافذ الإسلامية مرحلة أولية في طريق التحول، فكل من الفرع و النافذة وسائل وطرق للتحول من الصفة التقليدية إلى الصفة الاسلامية.
- ✓ شكك البعض في مشروعية النوافذ الإسلامية نظرا لعدم استقلاليتها و اختلاط اموالها بأموال البنك الأم على عكس الفروع التي تمتاز باستقلال نسبي اكثر شرعية.
- ✓ من جانب آخر هنالك من يستعمل مصطلح الفروع و هنالك من يستعمل مصطلح النوافذ و الفرق بينهما ليس جوهريا.

"فالفرع الاسلامي تكون جميع تعاملاته إسلامية و في جميع الخدمات التي يقدمها و يكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه وفي نفس المبنى و لكن في مصلحة أو شباك و بشكل مستقل حتى تكون إسلامية"[1]

أما أوجه التشابه بين فرع المصرف الإسلامي و النافذة الإسلامية هي في كونهما يقدمان نوعا خاصا من التعاملات الاسلامية.

5-1 خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التجارية في تلك البنوك، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي[2]:

- ✓ طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بها يراعى فيها أنت تكون متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

[1] -صالح مفتاح وآخرون، الضوابط الشرعية نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية –دور اللجنة الاستثمارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري (المقال)، ص، 152.

[2] لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية 2 اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010 ،ص4.

- ✓ يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية؛
- ✓ التبعية للبنوك التجارية من حيث التكييف القانوني والملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التجاري؛
- ✓ من أبرز الصيغ التمويلية المطبقة على مستوى النوافذ الاسلامية في المضاربة و المشاركة والمرابحة والإجارة، بينما يقتصر الأمر في الفروع التقليدية على صيغة واحدة وإن اختلفت صورها ومسمياتها وهي منح القروض الربوية.

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية.

تتلخص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

1- دوافع عقائدية:

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو الله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية[1].

2 - دوافع شرعية:

يعتبر سعر الفوائد كعامل ديني هو الدافع المباشر في تنمية الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية.

[1] سندس ريحان باهي، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية -دراسة تجارب دولية رائدة(الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)، مذكرة ماستر، جـــامعـــة أم البـواقـــي، 2018/2017. ص 51

3- دوافع اقتصادية

تتمثل دوافع الاقتصادية في النقاط التالية[1]:

- ✓ تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة وان العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي؛
- ✓ ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها من مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير.

المطلب الثالث: متطلبات فتح نوافذ إسلامية.

1- متطلبات قانونية:

عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الالتزام بها وتتمثل في[2]:

صدور قرار الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري يتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثم مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:

- أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا ومخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات؛
- الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة، الأهداف، والمنتجات.

[1] نفس المرجع السابق، ص52.
[2] صالح مفتاح وآخرون، مرجع سابق، ص270.

الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التجاري الالتزام بها نذكر منها:

- قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية؛
- وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج؛
- إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات؛
- عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التقليدي؛

2- متطلبات شرعية:

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدت متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الإسلامية وضرورة الالتزام بها، تنحصر في[1] :

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ فتح النافذة الإسلامية؛
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية؛
- إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها وأشكالها؛
- على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة، وبين الموارد غير المشروعة.

3- متطلبات إدارية

يتطلب فتح نافذة إسلامية الأخذ بالإجراءات الإدارية، بعد تحقق المطلبين القانوني والشرعي في البنك، الشروط التالية:

- تعديل عقد البنك ونظامه الأساسي ليكون مشروعا (نموذج بنكي مزدوج)؛

[1] نفس المرجع السابق، ص 272

- تعيين لجنة لإدارة عملية التحول يكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة البنك تتولى المهام التالية:
- تحديد الإطار الزمني لعملية التحول،
- الإعلان عن المتطلبات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة، التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي الإسلامي، وهو ما يتطلب في هذا الإطار :
- التعريف برسالة النافذة الإسلامية(بنك إسلامي مصغر)، مبادئها، وأهدافها؛
- توضيح مدى أهمية العمل البنكي الجديد، وشرح المهام المسندة إليهم؛
- توعية العاملين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع، والدولة ككل؛
- العمل على تنمية روح الانتماء والثقة اتجاه البنك؛
- المساعدة على تكييف العاملين بسهولة وسرعة مع ضوابط و أحكام العمل المحيطة بهم.

المبحث الثاني: ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية ومعوقاتها.

سنحاول في هذا المبحث استعراض الضوابط الشرعية اللازمة لتأسيس النوافذ الإسلامية كما نتطرق لمختلف المعوقات التي تواجها.

المطلب الأول: ضوابط تأسيس فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ضوابط تأسيس فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية، تتمثل في مايلي:

1 :الضوابط الشرعية[1]:

[1] سندس ريحان باهي، مرجع سابق، ص 58.

هناك العديد من الضوابط الشرعية، حيث يمثل الالتزام بها من أهم عوامل نجاحها وتتمثل في:

- ✓ وجود توجه صادق للقيادات العليا للبنك التجاري ممثلا في مجلس الادارة في ممارسة العمل المصرفي الإسلامي لأحكام الشريعة الإسلامية؛
- ✓ وفقا ويترجم صدق التوجه للقيادات العليا من خلال الاستعداد لتحميل أية تكاليف للالتزام بالضوابط الشرعية والتي قد تظهر أثناء ممارسة العمل، كان تقع مخالفات شرعية لعمليات استثمارية فتجنب الأرباح الناتجة عنها لمخالفتها للشريعة؛
- ✓ كذا يترجم صدق التوجه بعدم التساهل في الالتزام الشرعي وتجنب استقصاد ارتكاب مخالفات شرعية كبيرة لأنها تشوه حقيقة الفروع الإسلامية ومصداقيتها؛
- ✓ كما يترجم صدق التوجه في إدراك وفهم قضية الحلال والحرام بالرغبة في الحلال والسعي إليه ونبذ الحرام واجتنابه؛
- ✓ أن الذي يتوج هذه الرغبة الصادقة هي تولد قناعة أن هذه الفروع الإسلامية تمثل خطوة نحو التحول الشامل للصيرفة الإسلامية؛
- ✓ تعيين هيئة رقابة شرعية دائمة وفعالة من العلماء الموثوق بهم وبعلمهم وخبراتهم في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ووجود تدقيق شرعي داخلي مستمر على نشاط الفروع الإسلامية وتعمل على صياغة عقود الاستثمار والتثبت من صحة تطبيق عقود وصيغ الاستثمار التي تعمل بمقتضاها الفروع الإسلامية؛

2- ضوابط إدارية ومالية ومحاسبية:

تتمثل في :

2-1 الاستقلال الإداري:

أن يكون للفرع أو النافذة عقود ونماذج عمل واليات تنفيذ خاصة بها معتمدة من الهيئة الشرعية، كما أن يكون لها إدارة مستقلة والموظفون يتبعون مباشرة لها حيث تستطيع أن تشرف على تحقيق الاستقلال المالي والمحاسبي وتشرف على إدارة الفرع أو النافذة الإسلامية، كما يجوز أن تتبع هذه الإدارة إلى جهات إدارية أخرى اعلي من البنك (طالما أن المعاملات تنفذ داخل الفرع أو النافذة الإسلامية وتلتزم بالضوابط الشرعية وتبتعد عن المحرمات).[1]

2-2استقلالية مالية ومحاسبية :

وتتمثل هذه الاستقلالية في أن تكون حسابات الفروع الإسلامية مستقلة عن حسابات الأم، وكذا فصل حقيقي بين مصادر الأموال لكل منهم وذلك من خلال الأنظمة والحاسوبية ووجود نظام محاسبي ودورة مستندية محاسبية مستقلة عن البنك الأم التقليدي.

وهنا يجب التأكيد على عدم اختلاط مصادر كل من الفروع الإسلامية والبنك الأم وفروعه التجارية.

3- تخصيص رأس مال للفروع والنوافذ الإسلامية:

وذلك حتى تستطيع الفروع والنوافذ الإسلامية إيجاد الكيان الاعتباري لها وليقوم بتلبية احتياجات عن تكوين الأصول رجال الأعمال من استثمارات في المراحل الأولى لتأسيس الفروع الإسلامية فضلا الثابتة من الأثاث والأنظمة. حتى تظهر هذه الفروع والنوافذ بمظهر البنك الإسلامي المتكامل.

[1] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014 ،ص 442 .

4- تحديد علاقة واضحة بين الفرع الإسلامي و بنك الأم محكومة بالضوابط:

وتتمثل هذه العلاقة في[1] :

- فتح المجال إلى انتفاع الفروع الإسلامية بالخدمات المصرفية للبنك الأم، كتغطية شبكات المراسلين مقابل أجور متفق عليها بين الطرفين؛
- منع وضع فائض السيولة في الفروع الإسلامية لدى البنك الأم بفائدة مباشرة أو غير مباشرة والعكس يجوز للفروع الإسلامية توظيف فائض سيولة البنك الأم لديه بأساليب استثمارية إسلامية على أن يتولى الفرع الإسلامي بنفسه هذا التوظيف دون تدخل من البنك الأم أو فرض شروط أو آليات تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

5- إعداد كوادر من الموظفين فعالة وموالية ومؤمنة بمبادئ الصيرفة الإسلامية:

وذلك من خلال حسن اختيارهم وتعيينهم ومن خلال وضع برامج تدريبية مكثفة حول الصيرفة الإسلامية وخاصة حول الضوابط الشرعية وأدلة إجراءات العمل لصيغ التمويل الإسلامي.

[1] لطفي محمد السرحي. مرجع سابق، ص11.

المطلب الثاني: معوقات الفروع والنوافذ الإسلامية.

سنتطرق في هذا المطلب إلي مختلف المعوقات التي تواجه فتح الفروع والنوافذ الإسلامية.

تتفاوت هذه المعوقات بحسب الحالة من مصرف إلى آخر كما أنها تتفاوت أيضا في درجة أهميتها فيما بين المصارف التي تختار مجرد افتتاح فروع إسلامية جديدة وتلك التي تختار تحويل فروع تقليدية إلى فروع إسلامية خاصة إذا ما كان الهدف هو خدمة قطاع الأفراد الذي يتطلب التوسع في شبكة هذه الفروع المحوّلة . لذلك لعله يكون مفيدا أن نستعرضها جميعا في هذا المقام تسجيلا للتجربة ، وتعميما للمعرفة ، خاصة فيما يتعلق بتحويل الفروع للاستفادة منها في المصارف الراغبة في إتباع نفس النهج في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية مستقبلا. وتتمثل هذه المعوقات في التالي[1]:

1- معوقات إدارية

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية ، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجى في هذا التوجه مستقبلا. الأمر الذى قد يؤدى الى غياب أو محدودية مشاركة الإدارات الأخرى في صياغة هذا التوجه. الأمر الذى يؤدى بدوره الى بروز السلبيات التالية :

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسؤولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك
- ظهور احتكاكات عملية تمتد لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على ادارة الفروع بشقيها الاسلامي والتقليدي.
- ضعف الإستعداد لدى إدارات البنك الأخرى للمساعدة فى تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

[1] مقتبس بتصرف من بحث د. سعيد بن سعد المرطان :الرئيس التنفيذي لمصرف البحرين الشامل
(تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية) المقدم الى المؤتمر.

2- معوقات ذات صلة بالموارد البشرية

هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما زادت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الاسلامي في البنك. بإضافة الى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الإستثمار والتمويل ، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدى الى حالة من عدم التأكد لدى العاملين في المصرف وشيوع "الاشاعات" وتدنى الروح المعنوية بينهم. كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في المصرف على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الاسلامي ، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف الى الشعور بالحيرة وعدم التأكد[1].

3- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات

تشير التجربة الى أن الكثير من المصارف التي رغبت في تقديم الصيرفة الاسلامية فيها جنبا الى جنب مع الصيرفة التقليدية لا تعطى انتباها كافيا للأمرين التاليين :

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي
- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات فنية ، الأمر الذى ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الإجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء

[1] نفس المرجع السابق

المبحث الثالث: حكم والآثار الاقتصادية للنوافذ الإسلامية.

إن الجدل الواسع الذي تحظى به ظاهرة فتح البنوك التجارية لفروع ونوافذ إسلامية يستدعي الوقوف على حكم التعامل مع هذه الفروع والنوافذ وكذا معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة عنها.

المطلب الأول : حكم التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية.

فإذا قامت بعض البنوك التجارية بفتح نوافذ للاستثمار تخضع لأحكام الشريعة فلا نرى مانعاً من المساهمة فيها، لأن التعامل مع البنك محرم فيما يتصل بالربا أخذاً أو إعطاء أو إعانة عليهما، أما إذا مارس البنك نشاطاً مباحاً فلا يمكن القول بحرمة التعامل معه فيه، فإن الكفار يتعاملون بالربا ويبيعون المحرمات ومع هذا فقد أباح الله التعامل معهم فيما يحل[1].

ولا يضر كون الأموال التي تفتح بها هذه النوافذ قد تم دفعها من أموال البنوك التجارية لأن أموال البنوك التجارية تشتمل على حلال وحرام (أي أن أموالها مختلطة) فالحلال منها هو الأموال التي يمارس بها البنك نشاطه الربوي، والحرام هو الفوائد الناتجة عنه، ومعاملة صاحب المال المختلط ليست حراماً وغايتها الكراهة التنزيهية، فيكون ترك المساهمة فيها ليس على سبيل الحتم والإلزام بل على سبيل الأفضلية والاستحباب.

1- حكم التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية:

إن الوقوف على حكم التعامل من النوافذ الإسلامية يستدعي تقسيم الاقتصاديات إلى قسمين حتى يمكن الحكم على كل قسم بما يناسبه، لان التعميم هنا قد يكون غير مناسب، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

[1] الموقع الإلكتروني، https://www.islamweb.net/، الفتوى رقم :41842 ، والفتوى رقم :35018.

1-1 حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الغربية ذات الأقليات الإسلامية :

أعداد المسلمين في الدول الغربية أمام التزايد المستمر والكبير[1]، وتنامي أموالهم ورغبتهم في استثمارها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، قامت بعض البنوك في الغرب منذ سنوات بفتح نوافذ للمعاملات الإسلامية بهدف جذب أموال المسلمين هناك، والاستفادة منها في تعظيم أرباحهم وتوفير رؤوس الأموال لتمويل مزيد من المشروعات.

2-1 حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية في الدول الإسلامية:

في الدول الإسلامية يفترض عدم وجود البنوك التجارية أصلا، فإذا وجدت وهذا هو الواقع المؤلم وسمح بإقامة بنك إسلامي أو أكثر فان الواجب على كل مسلم الذي يستبرئ لدينه أن يكتفي بما هو حلال محض عما فيه الشبهة والريبة، فالرسول عليه السلام يقول:" إن الحلال بين وان الحرام بين وبينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام."

[1] سندس ريحان باهي، مرجع سابق، ص69.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للإنشاء الفروع الاسلامية

لقد ترتب على إنشاء المصارف الربوية لفروع تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية العديد من الآثار الاقتصادية الإيجابية والسلبية ، ويمكن إيجاز أهم تلك الآثار على النحو التالي :

أولاً – الآثار الإيجابية[1]

1- لقد أظهرت هذه التجربة أن هناك شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات الإسلامية ترغب بل وتبحث عن البديل الإسلامي للمصارف الربوية ، وهو الأمر الذي أكده الإقبال الكبير على الفروع الإسلامية في ظل غياب المصارف الإسلامية.

2- إن إقدام المصارف الربوية على فتح فروع إسلامية إنما هو اعتراف عملي منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي ودحض للأسطورة التي يتمسك بها الغرب وهي عدم إمكانية قيام النشاط الاقتصادي على غير الأساس التقليدي القائم على سعر الفائدة الربوية ، ومن ناحية أخرى فإن إنشاء الفروع الإسلامية في الغرب يعتبر مكسباً دعائياً كبيراً للإسلام، ورداً عملياً على المشككين في صلاحية الإسلام للتطبيق في الحياة العملية ، كما قد يؤدي ذلك إلى التقليل من حدة العداء للمصارف الإسلامية.

3- قد تكون الفروع الإسلامية خطوة إيجابية للتحول إلى العمل بالنظام المصرفي الإسلامي ، كما قد يؤدي نجاح تلك الفروع إلى تحول المصارف الربوية الأخرى إلى مصارف إسلامية ، إلا أنه يجب متابعة هذه الظاهرة حتى لا تكون مجرد ظاهرة شكلية الغرض منها إستنزاف المزيد من أموال المسلمين وثرواتهم.

[1] د. عمر زهير حافظ ، رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية ، مجلة الأموال ، شركة الاتصالات الدولية، جدة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، أكتوبر / ديسمبر 1996م، ص60 .

4- السماح بإنشاء الفروع الإسلامية في العديد من الدول العربية والإسلامية يدل على أن السلطات النقدية في تلك الدول بدأت تقتنع ولله الحمد بجدوى ونجاح النظام المصرفي الإسلامي وبأهمية المصارف الإسلامية ودورها في تنمية المجتمع ، وأن المصارف الإسلامية إنما هي قوة دافعة للاقتصاديات النامية لتخطي العقبات التي تواجه تلك الاقتصاديات وخاصة عقبة عدم توفر رأس المال بالشكل المطلوب.

5- إقدام المصارف الربوية على فتح فروع إسلامية سيجعلها توظف ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال وما لديها من خبرات طويلة لتطوير وتفعيل أداء الخدمات المصرفية الإسلامية .

6- إن الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية وصيغ الاستثمار الإسلامي سيؤدي في المدى الطويل إلى إعادة توزيع الودائع بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي الربوي بحيث يتوسع الأول على حساب الثاني إذا أحسن القائمون على المصارف الإسلامية الاستفادة من هذه الفرصة .

ثانياً - الآثار السلبية[1]

1- إن موافقة المصارف المركزية على إنشاء المصارف الربوية لفروع إسلامية يثير تساؤلاً هاماً وهو كيف يمكن فهم تحفظ المصارف المركزية على نشاط المصارف الإسلامية وفي نفس الوقت يسمح للمصارف الربوية بفتح فروع إسلامية ؟

2- لقد أظهرت هذه التجربة تقاعس مالكي المصارف الربوية أو المسؤولين فيها عن قيامهم بالواجب الأصلي وهو بذل الجهد لتحويل تلك المصارف إلى الالتزام الكامل والشامل للتعامل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

[1] د. عمر زهير حافظ ، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ، مجلة الأموال شركة الاتصالات الدولية ، جدة ، السنة الثانية ، العدد السادس ، يناير / مارس 1998م ، ص40-41

3- قد يؤدي تقديم العمل المصرفي الإسلامي من قبل المصارف الربوية إلى إعاقة إنشاء المصارف الإسلامية وانتفاء المبرر لوجودها أو عدم التوسع في إنشاء المزيد منها.

4- قد يؤدي التعامل مع هذه الفروع إلى خروج أموال المسلمين لكي تستمثر في الخارج باسم الإسلام نظراً لأن معظم أصحاب المصارف الربوية في كثير من الدول الإسلامية هم من الأجانب وخاصة اليهود .

5- تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية من قبل فروع تابعة لمصرف ربوي قد يؤدي إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي وعدم وضوح للموقف الشرعي من قضية الرِّبا .

6- قيام المصارف الربوية بفتح فروع إسلامية سيترتب عليه استمرار تلك المصارف وإطالة عمرها وبالتالي استمرار المحق والشر والإثم المصاحب للربا ومظاهره .

خلاصة الفصل الثاني

تعرفنا من خلال هذا الفصل أن فكرة إنشاء فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية ترجع إلي بداية ظهور البنوك الإسلامية، إلا أن هذه الفكرة لم تصل حيز التنفيذ إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها .

حيث أن الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا، مما جعل البنوك التجارية تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة إلا على المؤسسات المالية الإسلامية، والدافع الوحيد لفتح فروع ونوافذ هو الربح الكبير المتوقع من هذه السوق، فهي من ناحية تطيل عمر البنوك التجارية وتدعمها، ومن ناحية تنافس البنوك الإسلامية، وبالتالي قامت بعض البنوك التجارية بتبني مدخل التحول الجزئي بتحويل فروعها لفروع ونوافذ تقوم بتقديم خدمات ومنتجات تتوافق والشريعة الإسلامية، مع استمرا باقي الفروع بالطريقة التقليدية.

تمهيد

يحتوي النظام المصرفي الجزائري على مجموعة من البنوك الحكومية و البنوك الخاصة ، و منها بنوك تقليدية و أخرى إسلامية، كلها تعمل و تنشط تحت اللوائح و التنظيمات التي يصدرها البنك المركزي، و موضوع دراستنا هذه بنك الخليج الجزائر الـــAGBلأنه يعتبر البنك التقليدي الوحيد في الجزائر الذي يطبق آلية النوافذ الإسلامية. ومن ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر (AGB)

المبحث الثاني: التتبع العلمي لنافذة بنك الخليج

المبحث الثالث: دراسة واقع فتح نوافذ الإسلامية في بنوك التجارية

المبحث الأول: تقديم بنك الخليج الجزائر

بنك الخليج الجزائر هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية (KIPCO) والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها اسم "المجموعة الكويتية للأعمال. (Kuwait)

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الخليج الجزائر

أولا - التعريف بشركة مشاريع الكويت القابضة[1]

تعتبر مجموعة شركات شركة مشاريع الكويت، بما لديها من أصول موحدة تحت إدارتها أو سيطرتها تزيد في مجموعها عن 32 مليار دولار امريكي، إحدى أكبر الشركات القابضة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا. تمتلك المجموعة حصص ملكية في محفظة تضم حوالي 60 شركة عاملة في 24 دولة.

لقد حققت استراتيجية الشركة القائمة على الاستحواذ وبناء وتطوير وبيع الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا نجاحا على مدى أكثر من عشرين عاما. وأصبح للشركة بفضل هذه الاستراتيجية محفظة متنوعة مع التركيز بشكل أساسي على الخدمات المالية، والاعلام، والعقارات والصناعة. كما تمتلك من خلال الشركات التابعة والزميلة لشركتها الرئيسية حصص ملكية في قطاعي التعليم والصحة.

وشهد عام 2015 تحقيق الشركة للعام الرابع والعشرين على التوالي من الربحية والشركة فخورة بحجم النمو الذي حققته خلال هذه الفترة. لقد ارتفع حجم أصول الشركة الذي كان يبلغ 220 مليون دولار امريكي في عام 1990 بشكل كبير بفضل الاستراتيجية الاستثمارية السليمة للشركة في مجموعة واسعة من الشركات التي تعمل في مجال الصناعة والعقار والخدمات في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

[1] التقرير السنوي لعالم كيبكو، الصفاة، الكويت، العدد السنوي، 2016 ،ص 2.

ثانيا - نشأة و تأسيس بنك الخليج الجزائرAGB"

"بنك الخليج الجزائر AGB و هو بنك ينتمي الى المجمع المصرفي ي –كيبكو- الذي يشرف عليه ابن أمير دولة الكويت و له فروع عديدة على مستوى دول العامل و لو اشتراكات أيضا مع بنك سوريا و الخليج و بنك الخليج المتحدي و البنك الأردني الكويتي الذي يمتلك 75 فرعا في عمان و عمره أكثر من 35 سنة في القطاع المصرفي ، وهذا الى جانب مصرف بغداد و شركة الخليج المتحد للخدمات المالية و شركة بنك الخليج المتحد للأوراق المالية وبنك تونس العامل وبنك برقان و غيرها[1]"

وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر بـ 6.500.000.000 دينار جزائري، موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي [2]:

- 60% من طرف البرقان بنك Bnak Burgan
- 30% البنك التونسي الدولي Tunis International Bank
- 10% البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ مارس 2004 ،وهو يمارس اليوم اقتصاديا ومصرفيا ذا كفاءة عالية وجودة كبيرة. ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم المختلفة في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات، بالإضافة لتلبية توقعات كل زبون، ويقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنه هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ميزة للبنك جعلت منه يدخل السوق البنكية الجزائرية من بابها الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة.

[1] فوزي محيريق ، تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ و الفروع التشاركية "الاسلامية " في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB . ص15

[2] صحراوي إنتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الإقتصاد الجزائري. دراسة حالة بنك الخليج وبنك البركة، مذكرة ماستر، جامعة الوادي .2017.ص 71

ثالثا - المساهمون في بنك الخليج الجزائر

1- برقان بنك (Burgan Bank)[1]

هو فرع من مجموعة kipco وهو بنك تجاري كويتي لديه عدة وحدات منتشرة خاصة في منطقة الشرق الأوسط.

تأسس هذا البنك عام 1977 وقد اكتسب البنك دورا بالغ الأهمية في القطاع الخاص وقطاع الأعمال من خلال طرح منتجات مبتكرة وتكنولوجيا متقدمة، كذلك شبكة توزيع واسعة. وتشمل فروعها بنك الخليج الجزائر وبنك بغداد العراق وبنك الأدرني الكويتي الأردن.

2- بنك تونس العالمي (Tunis internatiom bank)

تأسس هذا البنك عام 1982 وهو أول بنك خاص في الخارج أنشئ في تونس، وهو يوفر مجموعة كاملة من الخدمات المالية الدولية للشركات الدولية والمؤسسات المالية الحكومية والأفراد بما في ذلك عملية الصرف الأجنبي والسوق النقدية في كل العملات القابلة للتحويل. لديه مكتب تمثيلي في طرابلس وتملك حصة 30% في بنك الخليج الجزائر والمساهم الرئيسي في بنك TIB هو بنك الخليج المتحد بحصة 86% من راس المال.

3- البنك الأردني الكويتي (Jordan Koweit Bank)

تأسس في عام 1976 والبنك الأردني الكويتي يعمل بنجاح في النظام البنكي الأردني، وهو بنك تجاري يوفر لعملائه مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات البنكية، موزعة عبر شبكة من 48 وكالة في الأردن واثنين آ خرين في فلسطين وقبرص ويشارك بحصة قدرها 10% في رأس مال بنك الخليج الجزائر.

في ماي 2008، البنك الاردني الكويتي KJB أصبح فرع من بنك برقان Burgan bank بقيمة 51.10%

[1] Rapport annuel 2009. Propose aprtis de (www ag-bank-com).p2. iden. pp. 2.3.

الشكل (1) يوضح نسبة كل بنك من رأس مال المساهم به

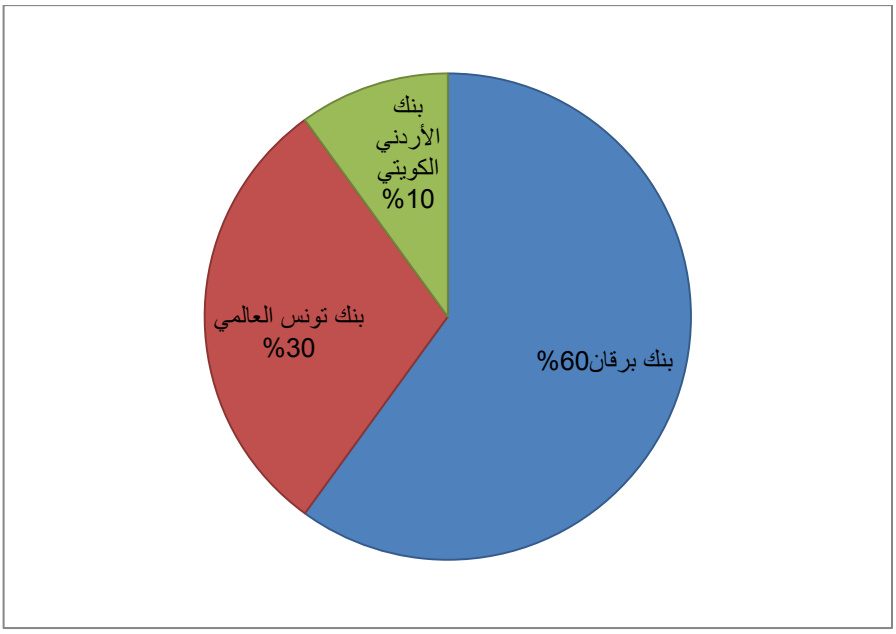

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على الوثائق والمعلومات الداخلية للبنك

المطلب الثاني: خصائص بنك الخليج الجزائر

يتمتع بنك الخليج الجزائر بعديد من الخصائص وهي[1] :

أ. بنك تجاري للمؤسسات: وضع المصرف التجاري يعطي كامل الحق لبنك الخليج الجزائر بإجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وتتمثل هذه العمليات في تقديم مساعدات لشركات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير مباشرة؛

ب. بنك للأفراد: يفتح بنك الخليج الجزائر أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة؛

ج. بنك الخدمات: يوفر البنك لعملائه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من حيث السرعة والأمان، منذ تأسيسه في السوق الجزائرية، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي مكنته من إتمام جميع عمليات جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة لعملائه، مثل سويفت SWIFT ،المعاملات المصرفية الإلكترونية بين الوكالات.

د. بنك ذو شبكة بنكية واسعة: التوسع المستمر لبنك الخليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري ر غم عدم قدمه في الساحة المالية للجزائر؛

ه. يحقق المزيد من المرونة مع قيود أقل: وكذلك مع إمكانية استخدام الحساب في جميع الأوقات دون أية حواجز أو عثرات.

و. انخفاض الحد الأدنى المطلوب لمبلغ فتح الحساب أي ذو تكلفة منخفضة مقارنة مع غيره من البنوك.

ي. يقدم بطاقة صرف آلي ماستركارد إلكترون مجانا

[1] صحراوي إنتصار، مرجع سابق، ص 73.

المطلب الثالث: أهداف ومهام بنك الخليج الجزائر

أولا- أهداف البنك: من أهم الأهداف المسطرة لبنك الخليج الجزائر نذكر ما يلي:

أ. **يلتزم بنك الخليج الجزائر التزام راسخا، لضمان أعلى مستوى جودة في كل أعماله المصرفي**:

حيث ومنذ منح الاعتماد للبنك وهو يسعى إلى استغلال كل الوسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى من الخدمات وبجودة عالية، ومن أهم هذه الاستخدامات الالكترونية الحديثة المستعملة في البنك هي [1]:

_البطاقات ما بين البنوك CARD CIB

_ بطاقة الفيزا كارد CARD VISA

_بطاقة القولدن كارد CARD GOLDEN

_ البطاقات الكلاسيكية CARD CLASSIC

_ بطاقة الفيزا للدفع المسبقPREPAID CARD VISA

ب. السعي إلى تعظيم قيمة موجوداته: ويعتبر هذا الهدف من الاهداف المسطرة لكل بنك سواء كان أجنبي أو وطني، حيث يعتبر تعظيم الربح من أولويات بنك الخليج الجزائر والتي تعمل على تحقيقها منذ دخولها للسوق النقدية الجزائرية؛

ج. تلبية جميع احتياجات العملاء: أي العمل على الوفاء بكل الالتزامات التي هي على عاتق البنك وعلى رأسها تو فير كل الاحتياجات التي يطلبها العميل وبأحسن صورة.

د. توسيع الشبكة البنكية للبنك في مختلف أنحاء البلاد: يسعى بنك الخليج الجزائر إلى زيادة عدد وكالته في أرجاء الوطن، وذلك لتوسيع خدماته وزيادة عدد المتعاملين، خاصة وأنه لكسب مكانة في السوق وجب عليه الظهور بقوة وفي كل مكان، لذلك نلاحظ تطورا ملحوظا في زيادة شبكات البنك في الجزائر منذ 2003 إلى يومنا هذا؛

ه. السرعة في الأداء: القيام بالعمليات البنكية والمعاملات المختلفة في أوقات قياسية؛

و. العمل على تطوير منتجات جديدة: وذلك من خلال منتجات أخرى تكون ذات ميزة خاصة عن باقي المنتجات المقدمة من قبل البنوك الأخرى.

[1] نفس المرجع السابق، ص 74.

ثانيا:مهام بنك الخليج الجزائر

مهمة البنك الأساسية هي البقاء والاستمرار دائما وابدا في الاستماع الى الشركات والافراد وذلك لكي يستطيع ان يقدم أوسع تشكيلة من المنتجات المتطورة والخدمات المالية الشخصية، كذلك بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويرى بنك الخليج الجزائر انه البنك الرائد في الجزائر لأنه حصل على ثقة عملائه واصبح الشريك الذي اختاروه لتحسين نوعية حياتهم.

اما من حيث القيم الاساسية التي تنتمي الى مهام البنك ورؤيته تعبر في الواقع على ما يفعله البنك على المستوى الفردي والجماعي في بنك الخليج الجزائر وتتمثل هذه المهام في[1]:

1- **التقدم**:

أن قيم التقدم تتطلع الى الاستمرار الى اين نحن اليوم؟ و أين نريد ان نكون غدا؟ هي القيم التي تساعد كل يوم للتقرب من أهدافه والتقدم هو ايضا التحسين، والتنمية والتطور كما يعيش بنك الخليج التطور يوما بعد يوم في طريقه، كما هو الحال في ثمرة أعماله ويعتمد بنك الخليج الجزائر قيمة التقدم في داخل البنك فرديا وجماعيا ثم يقدمه للخارج لإعطاء الكثير من الرضا للعملاء.

2- **الالتزام:**

بالنسبة للبنك فأن اعطاء الالتزام يعتني ان يستمر كليا في نجاحه في مهمته واهدافه، هو اظهار حاضر كل يوم باستماعه واخلاصه ومشاركته الفعالة في الاستجابة للحاجة المتوقعة وهو احساسه الشخصي المسؤول عن نجاحه.

3- الاعتراف:

هو بتأكيد القيمة التي تحمل اكثر سرورا ورضا للفرد، وذلك يرغب بنك الخليج الجزائر أن يجعل الاعتراف افضل ادواته لتقديم الارضاء لعملائه الداخليين والخارجين.

4- الثبات:

الثبات هي كلمة مرادفة للأمن و الاستقرار والجدية ولهذا فإن البنك دائما حاضرا وموجود بترقية هذه القيمة. ولأن البنك يرغب في الالتزام مدى الحياة مع زبائنه الداخليين والخارجيين فهو يختار نوعية الامن والاستقرار مع التعهد بالثبات و المداومة في نشاطه.

[1] بادة مراد، إدارة مخاطر ضيغ التمويل الإسلامي، مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية ادرار، 2018.ص 40

المبحث الثاني : التتبع العملي للنافذة الإسلامية ببنك الخليج

المطلب الأول: صيغ التمويل الاسلامية على مستوى نافذة بنك الـAGB

"يخصص بنك الخليج الجزائر نافذة للصيغ و الخدمات التمويلية المصرفية الاسلامية و تتمثل في خدمتين تمويليتين تسميان" Proline" و هما : السلم والمرابحة و يتوافقان مع تعاليم الشريعة الاسلامية"، كما استحدثت خدمة أخرى سنة 2014م سميت بـ" Leasing"و هي عبارة عن خدمة التمويل التأجيري"

1- مهنة": Proline" و تشمل:

أ – صيغة التمويل (السلم):

السلم لغة: بمعنى السلف و أسلم اليه الشيء دفعه وسني سلما لتسليم رأس المال في المجلس وسلفا لتقديم رأس المال الأول بلغة أهل الشام و الثاني بلغة أهل العراق [1].

"و **السلم اصطلاحا**: هو عقد يوجب عمارة الذمة بغير عين و لا منفعة متماثل العوضين. [2]"

و توجه هذه الصيغة في بنك الخليج الجزائر لتمويل رأس المال العامل، وفقا لأشكال الاتية:

- ✓ تمويل سنوي متجدد تصل قيمته إلى 5 مليون دج.
- ✓ تمويل سنوي حتى 70% من بيان المخزون المقدم للمصرف.
- ✓ اعادة تسديد للفترة 90 يوم بعد صرف المبلغ

ب _ التمويل (المرابحة)

المرابحة لغة: طلب الربح و المكسب[3].

اصطلاحا: "البيع المترتب ثمنه على ثمن بيع قبله"

"إذا فالمرابحة للآمر بالشراء هي بيع الشيء بمثل ثمن شرائه مع البائع الاول مع هامش ربح معلوم و متفق عليه، أي برأس مال معلوم مضاف إليه ربح معلوم يسمي بثمن المرابحة[4] "

و عرفها أيضا الدكتور سامي حمود" أن يتقدم العميل الى المصرف طالبا منه شراء السلعة المطلوبة بالوصف الذي ويحدده العميل و على أساس الوعد منه بشراء تلك السلعة فعلا مرابحة بالنسبة التي يتفقان عليها، و يدفع الثمن مقسطا حسب إمكانيته[5].

---

[1] قادري محمد الطاهر، المصارف الاسلامية بين الواقع والمأمول، ص49
[2] أبو عبد الله الأنصاري الرفاع، شرح حدود ابن عرفة .ص 395
[3] ابو عبد الله الانصاري مرجع سابق ، ص384
[4] حسام الدين عفانة. بيع المرابحة المركبة كما تجريه المصارف في فلسطين، ص 6
[5] سامي حسن أحمد حمود، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية. ص432

و توجه للتمويل احتياجات الزبائن و المستثمرين لاقتناء المعدات و التجهيزات و تتم صيغة المرابحة وفقا للشروط الاتية:

1- مبلغ أقصى للتمويل 20 مليون دج.

2- تمويل حتى 80 %من ثمن المعدات المراد تمويلها.

3- مدة التمويل القسوة 5 سنوات.

4- تسديد الأقساط يكون شهريا.

2- -خدمة الـ": Leasing"

و هي نظام تمويلي يقوم به المؤجر " البنك" بتمويل شراء أصل رأسمالي بطلب من المستأجر " المستثمر " بهدف استثماره مقابل دفعات دورية (مقابل التأجير) مع احتفاظ المؤجر للملكية الاصل حتى نهاية العقد و يمتلك المستأجر خيار شراء الأصل عند نهاية مدة التأجير (على أن تكون دفعات مقابل التأجير قد غطت تكلفة الأصل و هامش الربح المحدد) أو إعادة الأصل للمؤجر في نهاية مدة التأجير أو تجديد عقد التأجير مرة أخرى[1].

المطلب الثاني: تطور الصيغ التمويلية الإسلامية في بنك الـAGB

سيتم عرض النتائج هنا عن طريق جدول يوضح و يثبت لنا تطور التمويلات الإسلامية المسماة على مستوى البنك بـــ(مهنة Proline)أي صيغتي السلم والمرابحة على مستوى النافذة الإسلامية لبنك الخليج الجزائر و ذلك في الفترة الممتدة بين 2014-2017 كالتالي[2]:

السنة	2011	2015	2016	2017
التمويلات الإسلامية (سلم/ مرابحة)	5181	8343	21108	13708
نسبة التطور%	/	%161.00	%145.10	%113.20

(الوحدة: مليون دج)

و يمكن توضيح معطيات هذا الجدول في المضلعات التكرارية الآتية[3]:

[1] قادري محمد الطاهر، مرجع سابق، ص 55

[2] رقيق علاء الدين، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية (دراسة حالة بنك الخليج). مذكرة ماستر، جامعة الوادي، معهد العلوم الاسلامية قسم الشريعة 2018، ص44

[3] رقيق علاء الدين، المرجع نفسه. ص44

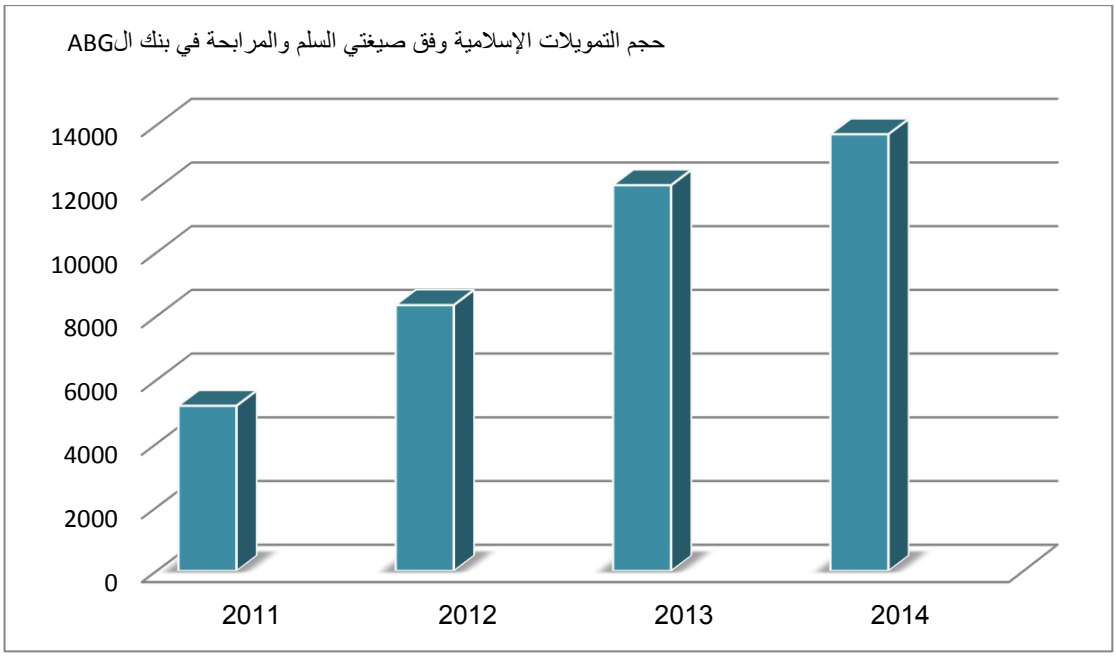

بلغت نسبة تطور التمويلات الإسلامية: 145.10% سنة 2013م.

و من خلال ما تقدم يتضح لنا أن هنالك تطورا مستمر لحجم التمويلات الإسلامية وفق صيغتي السلم والمرابحة في بنك الخليج الجزائر، و هذا التطور يمس فقط تلك الشريحة المتعاملة مع البنك عبر نافذته الإسلامية (السلم والمرابحة)[1].

و بشكل عام و خلال الأربع سنوات 2014، 2013، 2012، 2011 فإن مجموع التمويلات الإسلامية في تزايد مستمر، و بالرغم من أن التمويلات الإسلامية في بنك الخليج الجزائر محصورة في صيغتين فقط. الا انها كانت تمثل 22% من القروض الممنوحة في سنة 2013 وفق التمويل الإسلامي، و 21.22% سنة 2014، ويمكن الإشارة أنه لو اتبع البنك الصيغ الإسلامية الأخرى التي تتميز بضخامة رأس المال المستثمر لكانت نسب التمويلات والاستثمارات أعلى على مستوى البنك وهنا يقصد بذلك صيغ المشاركات والمضاربات.

و لا ننسى ان هنالك العديد من الأسباب المهمة التي جعلت البنوك المهتمة بالصيرفة الإسلامية تركز أغلب عملياتها و أنشطتها على صيغ التمويل الإسلامي كالسلم والمرابحة أكثر من صيغ الاستثمارات الإسلامية، و تلخيص تلك الأسباب كالآتي:

[1] عائشة جنحاني و آخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية (دراسة حالة بنك الخليج الجزائر)، مذكرة ماستر، جامعة الوادي.2017. ص 62.

أ- قلة المخاطر في عمليات المرابحة و التمويل الإسلامي بصفة عامة مقارنة بأساليب و صيغ الاستثمار الإسلامي الأخرى.

ب- تبذل البنوك جهدا كبيرا عمليات المرابحة من حيث إجراء الدراسات الدقيقة والمتابعة وتحمل المسؤوليات.

ج- تتشابه عمليات و إجراءات المرابحة بما تعود عليه العاملون في مجال الصيرفة الإسلامية من إجراء عملهم السابق في البنوك التقليدية، بينما تكون صيغ و أساليب الاستثمار الإسلامية أكثر تعقيدا ويحتاج العاملون إلى تقريب و تكوين للتمكن من العمل وفقها.

د- إن عمليات المرابحة تعتبر سهلة التنفيذ و قصيرة الأجل مما يساعد في توفير السيولة بالنسبة للبنوك متى ما تطلب الأمر، و يتيح هذا للبنوك مجالا للمنافسة و قدرة للوقوف مقارنة بالبنوك التقليدية الأخرى.

و- كما تساعد هذه الصيغ البنوك التي تنتهج الصيرفة الإسلامية على حفظ أسرار و عمليات البنك الاستثمارية الأخرى مقارنة بأساليب الاستثمار الأخرى كالمشاركة و المضاربة.

المبحث الثالث: دراسة واقع فتح النوافذ الإسلامية في الجزائر.

عرفت المالية الإسلامية تطورا ملحوظا و انتشارا واسعا في كل أنحاء العالم، وقد أثبتت جدارتها كأسلوب من أساليب التمويل حتى في الدول غير الإسلامية وتعتبر الجزائر في الواقع من السباقين في هذا المجال من خلال تأسيس "بنك البركة" سنة 1991 كأول مصرف إسلامي يطرح منتجات مالية مطابقة لمبادئ و أحكام الشريعة الإسلامية، ثم يليه "مصرف السلام" سنة 2008، غير إن الوضعية الحالية للاقتصاد الوطني تقودنا إلى التفكير في إيجاد خيارات أخرى لتوزيع منتجات التمويل لخلق الثروة و الدفع بعجلة الاقتصاد الوطني[1]

المطلب الأول: نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية.

الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90-10 الذي

[1] مصطفى عوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة 1 لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر، 2017 ،ص.ص 10-11.

فتح للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر أين اعتبرت الجزائر من الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم ، هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين، آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008 .ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري وهو أول بنك برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشاؤه بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر ب 5000.000.00دج، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991، أما فيما يخص المساهمين، فهما بنك الفلاحة والتنمية، الريفية (الجزائر) بنسبة 44 % ومجموعة البركة المصرفية (البحرين) بنسبة 56% ،في إطار قانون رقم 03 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003.

ثم بعد ذلك بسنوات طويلة تم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال وهو مصرف السلام الجزائر"، والذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق المصرفية الجزائرية، ويقدر رأسماله الذي تم افتتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 ب 72 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 100 مليون دولار ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر، في حين لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك إسلامية أخرى رغم الطلبات التي تم إيداعها منذ سنوات ، و سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

إضافة إلى ذلك، سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية، ومن أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر، التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002 ، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال النوافذ الإسلامية المتواجدة بفروعه.

المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات البنوك التجارية لتقديم معاملات إسلامية.

تزاول البنوك التجارية العاملة في الجزائر المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية وفق منهج يعتمد على تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية جنبا إلي جنب مع الخدمات المصرفية التقليدية، دون الفصل بينهما.

1- دوافع البنوك التجارية[1]:

وفي ما يلي استعراض اهمد واف البنوك التجارية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية:

[1] سندس ريحان باهي، مرجع سابق، ص 108.

- ✓ استجابة البنوك التجارية لطلب الحكومة الجزائرية لتقديم خدمات مصرفية إسلامية دون تخطيط مسبق؛
- ✓ اقتحام السوق المصرفية الإسلامية ومنافسة كلا من بنك البركة وبنك السلام؛
- ✓ محاولة جلب المدخرات المالية خارج الدائرة النقدية للأفراد المحجمون عن المعاملات البنكية الربوية، استقطاب رؤوس الأموال من السوق الموازية في ظل تراجع مداخيل الجزائر من جراء الأزمة النفطية؛
- ✓ المحافظة على عملائها الحاليين بتقديم خدمات مصرفية متنوعة؛ تعظيم الأرباح من مصادر مالية غير تقليدية؛
- ✓ استقطاب العملاء الراغبين في الحصول على منتجات مصرفية إسلامية بدافع ديني منهم.

2- متطلبات البنوك التجارية [1]:

لابد على البنوك التجارية العاملة في ظل المنظومة المصرفية الجزائرية، والراغبة في تقديم خدمات مالية ومصرفية إسلامية وفق آلية الفروع الإسلامية المستقلة تماما عن بقية الفروع التجارية أو بإجراء التحول إلي بنك إسلامي بالكامل، مراعاة مجموعة من المتطلبات الضرورية، والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ مراعاة الأحكام الشرعية الضابطة للمعاملات المصرفية الإسلامية للبنوك التجارية الجزائرية الراغبة في فتح فروع ونوافذ إسلامية، بالتعاون مع المؤسسات المالية الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي ؛
- ✓ استقلالية الفرع الإسلامي ماليا وماديا مع وجود نظام يقر بهذه الاستقلالية من الجمعية العامة ؛
- ✓ الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي والذي قد يضع شروطا على البنك التجاري الالتزام بها نذكر منها :
  - قيام البنك بإجراء دراسة جدوى عملية فتح نافذة إسلامية؛
  - وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءات إقامة عمل بنكي مزدوج؛
  - إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات؛

[1] بن إبراهيم الغالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد1 ،عدد 33 ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جانفي 2018 ،ص 60.

- عقد حملات إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة الإسلامية في البنك التقليدي؛
- تعديل عقد تأسيس بان يتضمن الالتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابية؛

✓ تكليف إدارة الشؤون القانونية في البنك التجاري بدراسة الجوانب القانونية لعملة التحول للعمل الإسلامي، والآثار القانونية المترتبة، وأي عقبات قانونية تواجه العملية؛

✓ الفصل بين الموارد المالية المشروعة، وغير المشروعة؛

✓ إلغاء المعاملات المخالفة للشريعة في جميع صورها وأشكالها؛ تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية متخصصة تشرف على تنفيذ فتح الفروع والنوافذ الإسلامية؛

✓ استبعاد الفوائد الربوية في الصيغ والآليات المبتكرة دون اللجوء إلي صيغ شبيهة بأدوات البنوك التجارية التي فيها شبهة الجهالة أو الغرر.

✓ توظيف كوادر واطارات بشرية مدربة ومكونة بما يكفل القدرة على العمل المصرفي الإسلامي مع متابعة تأهيلها مستقبلا؛

✓ الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة كسبا وغرما[1].

✓ التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية: يسهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأصيل الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية، في إزالة الكثير من العثرات ومعالجة الخلل من البنوك الإسلامية، لذا يجب تهيئة الذي يصيب كثيرا للعمل بالمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويتم وعمليا الإطارات المؤهلة علميا ذلك من خلال:

- إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة المشار إليها سابقا.
- قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال.

[1] بن إبراهيم الغالي، مرجع سابق، ص62 .

خلاصة الفصل الثالث

خلصنا من خلال هذا الفصل لدراسة حالة بنك الخليج الجزائر و التعريف بالبنك والتتبع العلمي لنوافذه الإسلامية وصيغ التمويل والتطور التي يقوم بها بنك الخليج الجزائر لكسب وإرضاء زبائنه.

كما أن تجربة ازدواجية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية تعتبر تجربة مهمة للبنوك التجارية للتطور اكثرا من خلال فتح نوافذ إسلامية، ساعدت الجزائر في الإنفتاح على هذا النوع من المعاملات مع الدول السابقة والرائدة في هذا المجال.

ينظر الى الصيرفة الإسلامية على أنها ظاهرة حديثة نشأت خلال الثلاثون العام الماضية، الى ان نشأة العمل المصرفي يعود في الواقع الى الأيام الأولى للدولة الإسلامية. ولعل مما ساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية المناسبة، التي أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات، وبينت أنها اقل المتأثرين بانعكاسات الأزمة المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية و قيامها بتمويل العمليات الحقيقية.

سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع الفروع والنوافذ كمدخل لتحسن تنافسية البنوك التجارية الجزائرية وذلك من خلال التطرق لثلاث فصول كاملين للمفاهيم الأساسية لدراسة المتمثلة في البنوك الإسلامية وتنافسية البنوك التجارية ومن جهة أخرى النوافذ والفروع الإسلامية وقمنا بدراسة حالة بنك الخليج الجزائر الخاص في معاملاته الإسلامية من جهة أخرى.

فأقدمت الكثير من البنوك التجارية على الولوج إلى عالم الصيرفة الإسلامية من خلال مداخل تعددت أشكالها وأهدافها. فمنها من قام بتوفير منتجات مصرفية إسلامية بيعت جنبا إلى جنب مع المنتجات التقليدية، ومنها من فتح نوافذ إسلامية، ومنها من فتح فروع أو إدارات متخصصة في العمل المصرفى الإسلامي، ومنها من رغبت في التحول التدريجي إلى الصيرفة الإسلامية، ولتحقيق الهدف من فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية وضمان إسلامية المعاملات يتطلب الأمر التركيز على توفير متطلبات شرعية بما في ذلك تعيين هيئة رقابية شرعية لتحقيق مصداقية وسلامة المعاملات وفق الشريعة الإسلامية.

لذا بات من الضروري العمل على تحرير العمل البنكي وادخال تكنولوجيا جديدة لتهيئة وتحسين مظهرها الخارجي قصد تحقيق التنافسية والمحافظة عليها.

وبالرغم من اهتمام الدولة الجزائرية بتطوير جهازها المصرفي من خلال مجموعة من الإصلاحات التي مست البنوك والمؤسسات المالية والتي زادت من حدة المنافسة في السوق المصرفي ودخول مجموعة من البنوك الخاصة ضمن المنظومة المصرفية واستخدامها أدوات حديثة ومتطورة.

مما فرض على البنوك التجارية مواجهة هذه المنافسة لضمان استقرارها وهذا من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية تمكنها من اكتساب مزايا تنافسية وكسب رضا الزبائن الدائمين والحصول على زبائن جدد.

1- نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة وفحص مختلف جوانب البحث يمكن استخلاص النتائج التالية:

- على الرغم من حداثة البنوك الإسلامية مقارنة بنظيرتها التجارية إلا أنها تعتبر منافسا قويا لها خاصة بعد التطور والنمو السريع الذي حققته المصرفية الإسلامية خلال العقود الماضية.
- نجاح عمل النافذة الإسلامية مرتبط بالتخطيط والعمل بطريقة علمية صحيحة مع ضرورة تطبيقها لضوابط واحكام البنوك التجارية.
- تعد ظاهرة فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية نتيجة صحوة المجتمعات نحو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وضرورة استبدال المعاملات الربوية بالمعاملات الإسلامية بدون فوائد.
- تعتبر التنافسية بين البنوك التجارية احد اسباب إمكانية فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.
- تعد النوافذ الإسلامية من الادوات المهمة التي تساعد على تحسين تنافسية في البنوك التجارية
- ضرورة الاهتمام بالعمل المصرفي وترقيته لمستويات التنافسية العالمية
- حصول بنك الخليج الجزائرعلى مكانة مرموقة من بين اكبر 10 البنوك بالجزائر (المرتبة السابعة) وذلك رغم حداثته، ولذلك لزم الإشادة به و بأهمية تجربته في ميدان الصيرفة الإسلامية.
- من أبرز الصيغ للتمويل الإسلامي المطبقة في بنك الخليج الجزائر هي صيغتي السلم والمرابحة مع استحداث خدمة اخرى وهي التمويل بالتأجير.

2- التوصيات:

- ضرورة توجيه البنوك التجارية الجزائرية لإنشاء وفتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية وفق ضوابط شرعية وقانونية صحيحة.
- العمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي من خلال النوافذ والفروع الإسلامية ودعم البنوك الإسلامية لان هذه الأخيرة في حال توفر لها المناخ والبيئة الاستثمارية الملائمة فان لها القدرة على التنمية بشكل جيد.
- ضرورة الاهتمام بالعمل المصرفي وترقيته لمستويات التنافسية العالمية.
- استخدام التكنولوجيا المتقدمة والسريعة لتلبية حاجيات وطلبات الزبائن.
- التجديد المستمر للخدمات البنكية لضمان تميزها وتحقيق الميزة التنافسية من خلالها.

3- الافاق:

- مكانية فتح فروع إسلامية في البنوك التجارية الجزائرية.
- إمكانية البنك على تحديد احتياجات العملاء والقدرة على توفيرها في وقتها.
- دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي للازمات المالية.

- **الكتب**

1. أحمد خلف حسين الدخيل، النوافذ الاسلامية في المصارف الحكومية، العراق، 2008.
2. خضر مصباح الطيطي، التجارة الالكترونية و الاعمال الالكترونية، دار حامد، عمان، الاردن، 2008.
3. الدكتور فريدي باز وآخرون، معجم المصطلحات المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، الطبعة الأولى،1985.
4. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العملية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. عبد الله الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار المنظومة، الإسكندرية، مصر، 2016.
6. علي السلمي، السياسات المالية في عصر المعلومات، دار الهدى لنشر، مصر، 2002.
7. الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، ط1، دار أبو للو، القاهرة.
8. فلاح حسن الحسيني، ومؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك: مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط1 ،2000.
9. محمد مكاوي، البنوك الاسلامية، النشأة -التمويل- التطوير، الطبعة الاولى، المكتبة العصرية مصر، 2009.

- **الرسائل والمذكرات:**

1. آسيا قاسيمي ،أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتورا ، في العلو الاقتصادية ، جامعة أمحمد بوقره ، بومرداس ، الجزائر ، سنة 2014_2015.
2. بادة مراد، إدارة مخاطر ضيغ التمويل الإسلامي، مذكرة ماستر، جامعة احمد دراية، قسم علوم إقتصادية، ادرار، 2018.
3. تاغي زيدان محمد ناصر العتبي ، سناء عبد الرحيم ، تأثير العناصر الحرجة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة بحث ميداني ألراء عينة من المدراء في شركة المعتصم العامة للمقاولات الانشائية، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم إدارة الاعمال ، جامعة بغداد ،العدد 80 ،لسنة 2014.
4. جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى- دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2008
5. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية- مدخل حديث- دار وائل، ط1 ،2010.
6. رقيق علاء الدين، النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية (دراسة حالة بنك الخليج). مذكرة ماستر، جامعة الوادي، معهد العلوم الاسلامية قسم الشريعة 2018.
7. سامي حسن أحمد حمود، تطوير الاعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الاسلامية.
8. سميرة حليتيم، افاق فتح نوافذ في البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018.

9. سندس ريحان باهي، دراسة واقع فتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية -دراسة تجارب دولية رائدة(الإمارات، ماليزيا، بريطانيا، نيجيريا والجزائر)، مذكرة ماستر، قسم إدارة مالية، جامعة أم البواقي، 2018/2017.
10. صحراوي إنتصار، مساهمة البنوك الخاصة في تمويل الإقتصاد الجزائري. دراسة حالة بنك الخليج وبنك البركة، مذكرة ماستر، جامعة الوادي .2017.
11. عائشة جنحاني و آخرون، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في المصارف التقليدية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة الوادي.2017.
12. عبد الرحمان رايس، دور تنمية العالقة مع الزبائن في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في الأسواق الدولية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009.
13. ليل ناجم محمود إبراهيم ، اثر استراتيجيات الموارد البشرية في ميزة التنافسية لشركة الحكمة لصناعات الدوائية الاردنية ، مذكر ماجستير، في إدارة الاعمال جامعة آل البيت ، الأردن ، السنة 2016.
14. مزعيش هاجر، الخدمات البنكية الالكترونية كمدخل لتحقيق ميزة تنافسية في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، قسم علوم تجارية، جامعة أم البواقي، 2016
15. مصطفى إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة التحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الإسلامية، 2 رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.

- **المجالات المقالات والمداخلات**

1. بن إبراهيم الغالي، رصد التوجه الجديد للبنوك التقليدية في الجزائر بمحاكاة المنتجات المصرفية الإسلامية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد1 ،عدد 33 ،جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، جانفي 2018.
2. التقرير السنوي لعالم كيبكو، الصفاة، الكويت، العدد السنوي، 2016.
3. جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى- دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.2008.
4. سعيد بن سعد المرطان، الرئيس التنفيذي لمصرف البحرين الشامل(تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي: النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية).
5. سمير مصطفى متولى، فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34 ،ربيع الآخر 1404ه / فبراير 1984.
6. عبدالقادر شاشي، أصل وتطور العمليات المصرفية التجارية و الإسلامية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الإسلامي، م 21 ، ع2 ، جدة، السعودية، 2008.
7. عمر زهير حافظ ، النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية ، مجلة الأموال شركة الاتصالات الدولية ، جدة ، السنة الثانية ، العدد السادس ، يناير / مارس 1998م
8. عمر زهير حافظ ، رأي في مسألة النظام المزدوج في الأعمال البنكية ، مجلة الأموال ، شركة الاتصالات الدولية، جدة ، السنة الأولى ، العدد الأول ، أكتوبر / ديسمبر 1996م.
9. فوزي محيريق ، تنويع التمويل الاستثماري بآلية النوافذ و الفروع التشاركية "الاسلامية " في المصارف الجزائرية مع الإشارة لبنك AGB.

10. لطفي محمد السرحي، الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية 2 اليمنية الواقع وأفاق المستقبل، 20-21 مارس 2010.
11. مصطفى عوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة 1 لخضر، الوادي، الجزائر، يومي 06-07 ديسمبر، 2017.

- **قائمة المراجع باللغة الأجنبية:**

1. Abdul Ghafoor Awan , COMPARISON OF ISLAMIC AND CONVENTIONAL BANKING IN PAKISTAN, Department of Economics, Islamia University, Bahawalpur-Pakista. Proceedings 2nd CBRC, Lahore, Pakistan November 14, 2009.
2. Farooq Salman Alani, Hisham Yaacob, Traditional Banks Conversion Motivation into Islamic Banks.
3. Looking for the Perfect Islamic Window, Global Islamic Finance Report (GIFR 2014) ,p110.
4. Rapport annuel 2009. Propose aprtis de (www ag-bank-com).p2. iden. pp. 2.3.

- **المواقع الإلكترونية:**

1. .https://www.islamweb.net

بسم الله الرحمن الرحيم

بنك الخليج الجزائر..... (عمليات استيراد)

عقد بيع بالمرابحة

في يوم /.../2021 م الموافق ل/.../.../1442 ه. بمدنية .....-الجزائر

حرر هذ العقد بين كل من :أولا: بنك الخليج.....ويمثله في هذا العقد.....طرف أول بصفته بائعا.
ثانيا:السيد/:.....ومقره .....طرف ثاني بصفته مشتريا.

وأقرا الطرفان بصفتهما وأهليتهما القانونية للتعاقد واتفقا على ما يلي:

1 - باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل لذلك البضاعة المبين أوصافها وكميتها بطلب الشراء رقم (.....) بتاريخ (../../..) والمرفق بهذا العقد والذي يعتبر هو ووعد بالشراء الموقعان من الطرف الثاني جزء لا يتجزأ من هذا العقد.

2 - حدد الثمن الإجمالي للبضاعة بمبلغ:.....دج(فقط.....).

متضمنا الثمن الأساسي والمصاريف المدفوعة من الطرف الأول مضافا إليه ربحا قدره.....دج (فقط.....) ويتعهد الطرف الثاني بسداد الثمن الإجمالي المشار إليه على النحو التالي:.....

3- تم التوقيع على هذا العقد من قبل الطرفين المنوه عنهما بالندين أولا وثانيا بعد التأكد مر حيازة الطرف الاول لهذا البضاعة.

4- اتفق الطرفان على أن يكون التسليم هو ميناء الوصول ومن ثم فإن اجور التفريغ والتسليم الجمركية ومصاريف نقل البضاعة من الميناء إلى مخازن المشتري والتخلي عليها لا تدخل ضمن الثمن الاجمالي للبضاعة المشار إليها بالبند الثاني من

هذا العقد ويتحملها الطرف الثاني (المشتري وحده) ولا يحسب لها نسبة أو مقدار في الربح.

5- يتعهد الطرف الثاني بتسليمه لكافة المستندات المتعلقة بالبضاعة محل هذا العقد من الطرف الأول كما يتعهد بتسليه للبضاعة المتعلقة بهذه المستندات وذلك بمجرد تفريغها بجهة الوصول ويكون مسؤول عن تأخير التسليم وما يترتب على ذلك من أضرار.

6- في حالة امتناع الطرف الثاني من تسليم المستندات الواردة ذكرها في البند السابق او تسلم البضاعة فانه يعتبر ناقضا لوعده وحينئذ فانه من حق الطرف الأول بيعها واستفاء حقوقه وان قل الثمن عن مستحقات الطرف الأول كان له إن يرجع على الطرف الثاني (المشتري) بمقدار ما تحمله من خسائر فعلية تترتب عن ذلك وان زاد ثمن البضاعة عن مستحقات الطرف الأول كانت هذه الزيادة خالصة له باعتباره مالكا لها.

7- يوقع الطرف الثاني على إيصال أمانة بكامل قيمة البضاعة مقابل تسلمه لها أو لمستندات الشحن ووصول المتعلقة بها وتنتهي مسؤولية الطرف الأول بتسلم العميل لمستندات الشحن ووصول البضاعة وتقع مسؤولية تخزين البضائع وفقا الأصول الفنية على عاتق الطرف الثاني وحده ولا يحق له الرجوع على الطرف الأول عن النتائج التي قرد تترتب على مخالفة ذلك.

8- يلتزم الطرف الثاني بأن يقدم أي ضمانات إضافية يقبلها المصرف (في حالة ما يرى المصرف ان الضمانات المقدمة اليه غير كافية) وذلك في غضون أسبوع واحد من تاريخ إخطاره بخطاب موصى إليه ودون ان يكون له ادنى حق في الاعتراض او التسويف.

9- كل ما لم يرد ذكره في هذا العقد يخضع للقوانين والأعراف التجارية النافذة بدولة الجزائر وبما لا يتعارض من أحكام الشريعة الاسلامية وعقد تأسيس الطرف الأول من اختصار المحاكم الجزائرية.

10- حرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

الطرف الأول بصفته "البائع".....

الطرف الثاني بصفته " المشتري".....

الامضاء **الامضاء**

....